The Muslim Brotherhood and the Jordanian Political System: A Study in the History of Political Relations and Interactions

Dr. Kayed Krayyem Al- Rkibat

Received : 29/11/2024
Revised : 27/05/2025
Accepted : 01/06/2025
Published : 31/12/2025

DOI:10.35682/jjlps.v17i4.1299

*Corresponding author :

kayedrkibat@gmail.com

Abstract

This study examines the evolution of the relationship between the Muslim Brotherhood and the Jordanian political system over the course of eight decades, from the group's founding in 1945 to 2025. It aims to analyse this relationship within the context of both regional and local political and social transformations, offering an interpretation of the nature of interactions between the two actors—whether during periods of alliance, tension, or rupture**.**

The study employs a historical methodology to trace developments across successive periods while also utilising the Political Opportunity Structure framework to analyse how the Brotherhood advanced or declined in accordance with the degree of political openness, the stability of elite alliances, and the availability of external support**.**

The study is divided into three main phases: the Alliance Phase (1945–1988), characterised by strategic cooperation and convergence between the Brotherhood and the regime; the Tension Phase (1988–2015), marked by growing discord due to internal political shifts and regional upheavals; and the Rupture Phase (2015–2025), culminating in the outlawing of the group and the criminalisation of affiliation with it amid heightened security and political tensions**.**

Findings reveal that the relationship between the Brotherhood and the Jordanian regime has been a complex and dynamic one, influenced by internal factors such as government policy and electoral processes and by external elements including regional transformations and global conflicts. While the Brotherhood has at times demonstrated a high degree of adaptability, it has also experienced sharp declines due to restrictive state policies, internal fragmentation, and shifting regional dynamics**.**

The study emphasises that a nuanced understanding of the Brotherhood–regime relationship requires an analytical approach that integrates historical analysis with the explanatory lens of political opportunity theory while also considering the legal, social, and security dimensions that have shaped the trajectory of this relationship**.**

This study holds particular significance for researchers and policymakers seeking to understand the evolving political landscape in Jordan and the region, as well as to anticipate the future of Islamic movements in light of both domestic and international developments**.**

Keywords: The Muslim Brotherhood, the Jordanian political System, Political Interactions, Political Opportunity Structure, Regional Transformations.

جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني: دراسة في تاريخ العلاقة والتفاعلات السياسية

الدكتور كايد كريم الركيبات

تاريخ الاستلام: 2024/11/29
تاريخ المراجعة: 2025/05/27
تاريخ موافقة النشر: 2025/06/01
تاريخ النشر: 2025/12/31

الباحث المراسل:
kayedrkibat@gmail.com

الملخّص

تناولت هذه الدراسة، المعنونة بـ "جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني: دراسة في تاريخ العلاقة والتفاعلات السياسية"، تطور العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني على مدار ثمانية عقود، منذ تأسيس الجماعة عام 1945 وحتى عام 2025. وتهدف إلى تحليل هذه العلاقة، في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية الإقليمية والمحلية، وتفسير طبيعة التفاعلات بين الطرفين، سواء في مراحل التحالف، أو التوتر، أو القطيعة.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، الذي يقوم على تتبع التطورات السياسية عبر مراحل زمنية متعاقبة، مع استخدام إطار "هيكل الفرصة السياسية" لتحليل كيفية استفادة الجماعة أو تراجعها وفقاً لمحددات الانفتاح السياسي، واستقرار التحالفات النخبوية، والدعم الخارجي.

وقد قُسمت الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة التحالف (1945–1988) التي شهدت تقارباً وتعاوناً استراتيجياً بين الجماعة والنظام السياسي؛ مرحلة التوتر (1988–2015) التي تميزت بتصاعد الخلافات نتيجة التحولات الإقليمية وسياسات الحكومة الأردنية الداخلية؛ ومرحلة القطيعة (2015–2025) التي انتهت بحظر الجماعة وتجريم الانتساب إليها، على خلفية تصاعد التوترات الأمنية والسياسية.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني كانت علاقة ديناميكية معقدة، تتأثر بالعوامل الداخلية مثل السياسات الحكومية والانتخابات، وبالعوامل الخارجية مثل التحولات الإقليمية والصراعات الدولية، وقد أظهرت الجماعة قدرة عالية على التكيف في بعض الفترات، ولكنها واجهت تراجعاً حاداً في فترات أخرى بسبب سياسات التضييق والانشقاقات الداخلية وتغير البيئة الإقليمية.

كما تؤكد الدراسة أن فهم تفاعلات العلاقة بين الجماعة والنظام السياسي الأردني يتطلب مقاربة تحليلية تجمع بين تتبع التطورات التاريخية وتفسيرها وفقاً لنظرية الفرص السياسية، مع الانتباه إلى الأبعاد الأمنية، والاجتماعية، والقانونية التي أثرت في المسار النهائي للعِلاقة.

وتُعد هذه الدراسة ذات أهمية خاصة للباحثين وصناع القرار لفهم التحولات في المشهد السياسي الأردني والإقليمي، واستشراف مستقبل الحركات الإسلامية في ظل متغيرات الداخل والخارج.

الكلمات المفتاحية: جماعة الإخوان المسلمين، النظام السياسي الأردني، التفاعلات السياسية، هيكل الفرصة السياسية، التحولات الإقليمية.

المقدمة:

تُعد جماعة الإخوان المسلمين من أبرز الحركات الإسلامية التي أدت دوراً محورياً في الحياة السياسية والاجتماعية الأردنية منذ تأسيسها عام 1945. وتقدم هذه الدراسة، إلى جانب التمهيد التاريخي لتأسيس الجماعة، تحليلاً لمسار العلاقة المعقدة والمتغيرة بينها وبين النظام السياسي الأردني عبر الفترة الزمنية الممتدة من عام 1945 حتى عام 2025، وقد جاء إعداد الدراسة بهدف تحليل مواقف الجماعة من أبرز القرارات والمواقف السياسية الرسمية، مع مراعاة التحديات والفرص التي واجهتها في ضوء التحولات المحلية والإقليمية والدولية.

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن مدى توافق أهداف جماعة الإخوان المسلمين مع التوجهات الرسمية للنظام السياسي الأردني، وتحليل مدى تأثر هذه العلاقة بالتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، وسياسات الاحتواء أو التقييد التي انتهجتها الدولة.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن جماعة الإخوان المسلمين استطاعت، عبر مراحل تاريخية متعاقبة، تحقيق نوع من التوازن بين أدوارها السياسية والاجتماعية، رغم تعرضها لموجات من الاحتواء والمواجهة، وأن هذا التوازن كان ناتجاً عن تفاعل بين استراتيجيات الجماعة وتغيرات هيكل الفرصة السياسية في الأردن.

تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة هذه العلاقة الديناميكية بين الجماعة والنظام السياسي الأردني، واستكشاف كيفية تأثرها بالتحولات الإقليمية الكبرى مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وأزمة الخليج، والربيع العربي، وصولاً إلى التحولات الأخيرة التي قادت إلى حظر الجماعة وتجريم الانتساب إليها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

كيف تطورت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني عبر المراحل المختلفة؟

ما أبرز مواقف الجماعة من الأحداث والمحطات السياسية التي واجهت الدولة الأردنية؟

كيف تمكنت الجماعة من الحفاظ على دورها السياسي والاجتماعي في ظل الضغوط الحكومية المتزايدة؟

كيف أسهمت التحولات الإقليمية بعد عام 2013، في إعادة تشكيل موقف الدولة الأردنية تجاه الجماعة؟

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي مدعوماً بإطار هيكل الفرصة السياسية، لتتبع تطور العلاقة ورصد التفاعلات السياسية والاجتماعية التي شكلت هذه العلاقة عبر المراحل الثلاث: مرحلة التحالف، مرحلة التوتر، ومرحلة القطيعة. التي شكلت بدورها الحدود الزمانية للدراسة من تأسيس الجماعة عام 1945 إلى عام 2025، الذي مثّل لحظة حاسمة بإصدار قرار حظر الجماعة وتجريم الانتساب إليها.

بهذا الإطار المنهجي والتحليلي، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة موضوعية لفهم ديناميات التفاعل بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، ورفد الباحثين وصناع القرار برؤية متكاملة عن أثر هذه العلاقة على المشهد السياسي الأردني الحديث.

مرحلة التحالف (1945 – 1988)

تشكّلت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، منذ عام 1945 وحتى عام 1988، ضمن سياقات إقليمية ومحلية معقدة، تداخلت فيها الاعتبارات الأيديولوجية مع الحسابات السياسية، وشهدت تحولات مستمرة ما بين التعاون والتوتر، اكتسب هذا المسار التاريخي خصوصيته من طبيعة النظام السياسي الأردني، ومن موقع الجماعة في الحقلين السياسي والديني، فضلاً عن تأثير التطورات الإقليمية والدولية على تموضع الطرفين، وانطلاقاً من أهمية الفهم الدقيق لهذا المسار، تستعرض هذه الورقة أبرز المحطات التاريخية التي شكّلت هذه العلاقة، تمهيداً للانتقال إلى تحليلها من خلال نموذج "هيكل الفرصة السياسية" (**Political Opportunity Structure**)، الذي يُتيح رصد العوامل البنيوية المؤثرة في انفتاح النظام أو انغلاقه، ومدى توافر فرص المشاركة السياسية، أو القيود المفروضة عليها، وهو ما يساعد على تفسير أنماط التكيّف والتحالف التي انتهجتها الجماعة في مراحل مختلفة من تاريخها.

أولاً: تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن

سعت الثورة العربية الكبرى التي انطلقت من مكة المكرمة في حزيران/ يونيو عام 1916، إلى إقامة دولة قومية عربية موحدة تشمل الحجاز والعراق والشام، لكن نتيجة العقبات التي واجهتها، والتدخل الاستعماري المؤثر، تغيرت الظروف السياسية في المنطقة العربية بعد معركة ميسلون بين الفرنسيين والحكومة الفيصلية في تموز/ يوليو عام 1920، في أعقاب ذلك تأسست إمارة شرق الأردن في عام 1921، ومنذ تأسيسها بدأت تتبلور مفاهيم الدولة المدنية، مع المحافظة المؤقتة على القوانين العثمانية التي كانت سارية، والعمل التدريجي على إحلال قوانين مدنية مكانها، وصولاً إلى فصل كامل بين الأحكام الدينية والمدنية في القضاء (أبو رمان و أبو هنية، 2014).

نتيجة التوجهات الحكومية نحو الدولة المدنية، والأحداث التاريخية التي شهدتها المملكة والمنطقة بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ظهرت في الأردن ـ كما في باقي الدول العربية ـ العديد من الأحزاب والتيارات السياسية الإسلامية والثورية والقومية والوطنية، كانت بداية ذلك مع حزب الاستقلال العربي، الذي توافد قادته إلى معان للانضمام إلى الأمير عبد الله بن الحسين في عام 1921 (محافظة، 2011). وفي عام 1945، تأسست جماعة الإخوان المسلمين في شرق الأردن كفرع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر (غرايبة، 1997). كما شهد عام 1953، تأسيس حزب التحرير بقيادة الشيخ تقي الدين النبهاني، لكن أُلْغِي ترخيصه بعد تسعة أيام فقط بسبب تعارض مبادئه مع توجهات النظام السياسي الأردني (أبو عودة، 2009).

في وقت لاحق بدأت تتكون نواة الحركة السلفية الأردنية بقيادة ناصر الدين الألباني، الذي جمع حوله مجموعات من طلبة العلم المتأثرين بأفكاره، ومع تحالف أمريكا ودول أخرى ضد العراق في تسعينيات القرن الماضي، تطورت هذه الحركة لتجمع بين العقائد السلفية والنزعة الجهادية، وازدادت تطرفاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والأحداث في سوريا بعد عام 2011، حيث بدأت تدعو لإقامة الدولة الإسلامية وإعلان الخلافة (أبو رمان و أبو هنية، 2014).

وبالعودة إلى الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين فقد أشار غرايبة (1997) إلى أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تأسست في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945، حيث صدر قرار الترخيص لها عن مجلس الوزراء في أوائل عام 1946، وكان عبداللطيف أبو قورة، المولود في السلط عام 1908، من أبرز مؤسسيها ورئيساً لها حتى عام 1953، وفقاً لـ محافظة (2011) كانت هناك علاقات ودية بين الجماعة والأمير عبدالله بن الحسين، حيث شارك وفد من الجماعة في احتفالات تتويج الأمير في 25 مايو/ أيار 1946.

في عام 1947 انتُخبت الهيئة الإدارية الأولى للجماعة التي ضمت أعضاء بارزين مثل عبداللطيف أبو قورة، أحمد الطراونة، وبديع دروزة، ومنذ تأسيسها، أدت الجماعة دوراً اجتماعياً فعالاً عبر استقطاب أعضاء مؤثرين واستخدام المساجد لنشر رسالتها (غرايبة، 1997).

بعد استقالة أبي قورة في عام 1953، انتُخب محمد عبدالرحمن خليفة مراقباً عاماً للجماعة، ووضع قانوناً أساسياً للجماعة، لتحويلها إلى هيئة إسلامية شاملة تهتم بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الشقران، 1997)، أُقر هذا القانون من قبل مجلس الوزراء، مما ساعد الجماعة على البقاء بعد قرار حل الأحزاب السياسية في عام 1957، إذ لم تشارك الجماعة في المعارضة غير السلمية، ولم تحاول تجنيد أفراد من القوات المسلحة، وأدت دوراً مؤيداً للنظام في مواجهة الفكر الشيوعي والقومي (غرايبة، 1997). ووفقاً لدراسة Rumman & Bondokji (2020) عالجت جماعة الإخوان المسلمين خلال تاريخها السياسي التناقض بين الإسلام والديمقراطية واعتمدت السياسة الحزبية نهجاً لها، وتبنت مقاربات متعددة لتحقيق الإصلاح السياسي.

يرى الباحث أن سماح النظام السياسي الأردني بتأسيس جماعة الإخوان المسلمين وإتاحته الفرصة لجماعات أخرى ذات منهجية إسلامية، مثل جماعة التبليغ والدعوة، والجماعات الصوفية، وجماعة الأحباش، لإثبات وجودها على الساحة السياسية والشعبية الأردنية يؤكد تسامح النظام السياسي الأردني واستراتيجيته في احتواء الحركات الإسلامية ضمن إطار قانوني.

وبرأي الباحث فإن الربط المنطقي بين الأحداث التاريخية والتطورات السياسية التي أدت إلى نشأة وتطور الجماعات الإسلامية، عزز الفهم العميق لتفاعل هذه الجماعات مع البيئة السياسية والاجتماعية في الأردن، في المقابل، استبعد الباحث دراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في ظهور هذه

الجماعات وتفاعلها مع المجتمع الأردني، ولم يقدم تحليلاً نقدياً للأفكار والعقائد التي تتبناها؛ ذلك بسبب ضرورة التخصص في نطاق البحث، فهذه الجوانب تتطلب توسعاً لا يمكن تحقيقه في إطار ورقة علمية واحدة تتقيد بقيود وتعليمات نشر محددة.

ثانياً: الإسهامات العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين

بداية نشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين شكلت كتيبة من المتطوعين بقيادة عبداللطيف أبو قورة اسمتها كتيبة أبي عبيدة، للمشاركة في القتال الذي دار في الأراضي الفلسطينية عام 1948 (غرايبة، 1997). وكان هذا أبرز دور عسكري للجماعة منطلِقاً من الأراضي الأردنية.

وفي أعقاب هزيمة العرب أمام إسرائيل في عام 1967، تأثرت جماعة الإخوان المسلمين بتزايد أعداد المنظمات الفدائية الفلسطينية، على الأرض الأردنية، التي بلغت نحو عشرين تنظيماً، وكان أبرزها وأقواها حركة فتح، حرصت هذه التنظيمات على تعزيز وجودها المسلح في الأردن واتخاذه قاعدة رئيسة لأنشطتها، وعلى الرغم من محاولات السلطات الأردنية موازنة تعاملها مع هذه التنظيمات، فقد أفسحت لها مجالاً واسعاً من الحرية، مما عزز من نفوذها وتأثيرها في الاستقرار الداخلي (أبو عزة، 1986).

أُبرم اتفاق بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وحركة فتح قضى بتولي الجماعة دعم منظمة فتح عسكرياً ومالياً، ونص على تنفيذ عمليات جهادية ضد إسرائيل باستخدام أسلحة وتمويل ورواتب منظمة فتح، مع إصدار البيانات باسم المنظمة، في هذا الإطار، استخدمت جماعة الإخوان المسلمين قواعدها العسكرية في الأردن، الواقعة في الأزرق والعالوك وجرش وشمال إربد، لتحقيق هذا الهدف، كان وجود هذه القواعد التي عُرفت لاحقاً باسم "قواعد الشيوخ"، أمراً مقبولاً من النظام الأردني بسبب العلاقة الطيبة بينه وبين الجماعة، ورؤية الأردن لضرورة مواجهة إسرائيل (العموش، 2008).

الاهتمام المتزايد من قبل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، إلى جانب بعض فروع الجماعة في الدول العربية، بالعمل الفدائي كان انطلاقاً من قناعاتهم بأن مواجهة إسرائيل تتطلب معركة عربية شاملة، "فإذا لم يتوفر هذا الحشد العربي الشامل فلا أقل من أن تكون القوى الموجودة على الساحة الأردنية متحدة متفاهمة" (أبو عزة، 1986، صفحة 131)، تبنت جماعة الإخوان المسلمين الأردنية هذا الفكر الفدائي وعملت ما بوسعها لإنجاحه حتى بداية أحداث أيلول/ سبتمبر 1970، التي رفضت المشاركة فيها (العموش، 2008).

في الثمانينيات، شهدت الساحة الأردنية تغييرات سياسية أثرت في العلاقة بين جماعة الإخوان والحكومة، نتيجة انتقادات الجماعة لحكومة زيد الرفاعي الثانية وتوجيهها اللوم لتردي الأوضاع الاقتصادية، تفاقمت المواجهة بعد أحداث جامعة اليرموك عام 1986، حيث قوبل قرار زيادة الرسوم الجامعية بمعارضة طلابية قادها المنتمون لجماعة الإخوان، أدت هذه الاحتجاجات إلى تدخل أمني أسفر عن مقتل ثلاثة

طلاب وجرح العشرات، وفصل الجامعة للطلاب والعاملين المنتمين للجماعة، لاحقاً أُعِيد الطلاب بعد تسوية الأزمة (أبو فارس، 2000).

يرى الباحث أن نجاح جماعة الإخوان المسلمين في تشكيل كتيبة عسكرية من المتطوعين أظهر قدرتها على تنظيم وتعبئة الأفراد للمشاركة في العمليات القتالية، كما اتضح من تشكيل كتيبة أبي عبيدة للمشاركة في حرب 1948، وإن امتلاك الجماعة قواعد عسكرية استراتيجية في الأردن عزز قدرتها على إقامة تحالفات مؤثرة، كما تجلى في الاتفاق مع ياسر عرفات، مما زاد دورها في المقاومة ضد إسرائيل وأظهر نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة. مع ذلك، فإن التغيرات السياسية في الثمانينيات أثرت سلباً على العلاقة بين الجماعة والحكومة الأردنية، مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية وتقليص قدرتها على إدارة المعارضة السلمية والتعامل مع الضغوط الأمنية الحكومية، مما أثر بدوره سلباً على نشاطها السياسي.

ثالثاً: عقد مؤتمر القدس الأول والثاني

أحد أبرز الأنشطة التي نفذتها الجماعة خلال تلك المدّة هو تنظيم مؤتمر القدس الأول في عام 1953، الذي كان يهدف إلى تسليط الضوء على المخاطر الناتجة عن التهويد والتدويل للقدس، شارك في المؤتمر ستة عشر عالماً من الشخصيات الإسلامية، وقد دعا المؤتمر إلى تعزيز ارتباط المسلمين بفلسطين وقضيتها، وتقوية روابط المحبة والأخوة مع سكانها عبر تشجيع زيارة القدس، والتعرف على ظروف سكانها تحت الاحتلال، والمصير المجهول الذي قد تواجهه المدينة في غياب حل إسلامي لقضيتها، كما أسفر المؤتمر عن تأسيس مؤتمر إسلامي لبيت المقدس في مدينة القدس، مهمته شرح القضية الفلسطينية لشعوب وحكام العالم الإسلامي، ودعم القضايا الإسلامية بشكل عام، وكان مفهوم هذا المؤتمر مستوحى من مراقب عام جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، محمد عبدالرحمن خليفة (العبيدي، 1991).

في العام التالي ـ 1954 ـ وُجِّهَت الدعوات إلى غالبية الدول الإسلامية، وحقق المؤتمر نجاحاً ملحوظاً بحضور أكثر من ستة وسبعين عالماً ومفكراً إسلامياً، منهم سيد قطب، وكامل الشريف، ومحي الدين القليبي، وسعيد رمضان، وعلاء الفاسي، وقد شهد المؤتمر أيضاً حضور الملك حسين بن طلال، والملك محمد الخامس ملك المغرب، الذي صادف تواجده في الأردن خلال تلك المدّة، وقد طلب رئيس الوزراء آنذاك من مراقب عام الجماعة، محمد عبدالرحمن خليفة، نقل المؤتمر إلى عمان، ومنذ مطلع الستينيات، قاطعت جماعة الإخوان المسلمين المؤتمر (العبيدي، 1991).

يرى الباحث أن قدرة جماعة الإخوان المسلمين على تنظيم مؤتمرات دولية مهمة مثل مؤتمر القدس الأول والثاني يظهر مدى تأثيرهم وقدرتهم على حشد شخصيات دينية وفكرية من مختلف الدول الإسلامية لمناقشة قضية محورية كالقضية الفلسطينية، وأن هذه الأنشطة ساهمت في تعزيز الوعي والتضامن الإسلامي مع قضية فلسطين. ومع ذلك، فإنه من الممكن تفسير مقاطعة جماعة الإخوان المسلمين لجلسات المؤتمر

بعد نقل مقره إلى عمان احتجاجاً على التدخلات السياسية في تنظيم وإدارة المؤتمر، مما أدى إلى ضعف استقلالية المؤتمر بعيداً عن الضغوط السياسية المحلية.

رابعاً: موقفها من التدخل الأجنبي في السياسة الأردنية

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي تبنّت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن موقفاً رافضاً للنفوذ الأجنبي بجميع أشكاله، مع تركيز خاص على الوجود البريطاني، الذي اعتبرته تكريساً للاستعمار والتبعية، وعارضت استمرار السيطرة البريطانية على المراكز القيادية في الجيش الأردني، ونددت بوجود الجنرال جون كلوب باشا، مطالبةً بطرده وإجلاء الضباط البريطانيين، ومن جهة ثانية وصفت المعاهدات البريطانية بأنها أدوات لإبقاء الأردن خاضعاً لنفوذها. كذلك، رفضت الجماعة النفوذ الأمريكي، واعتبرته امتداداً للاستعمار من خلال برامج اقتصادية مثل مبدأ أيزنهاور، محذّرة من تبعاته السياسية، كما رفضت الجماعة النفوذ السوفيتي، ورأت في الشيوعية خطراً على القيم الإسلامية والمجتمعية، ودعت إلى مواجهة هذا النفوذ عبر تعزيز القيم الإسلامية والاستقلال الوطني، ورفض كافة المشاريع التي قد تؤدي إلى ربط الأردن بأي معسكر أجنبي (اللبابدة، 2021).

دراسة علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي الأردني قادت المبيضين (1999) لاعتبار أن مواقف جماعة الإخوان المسلمين من النفوذ والتدخل الأجنبي في السياسة الأردنية كانت تتسم بالحذر والتكيف مع المتغيرات السياسية. فعلى الرغم من تبني الجماعة خطاباً معارضاً لأي تدخل خارجي في الشؤون الأردنية، إلا أن ممارساتها السياسية أظهرت مرونة في التعامل مع القوى الدولية، لا سيما في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وأنهم سعوا إلى التوازن بين مبادئهم الأيديولوجية ومتطلبات الواقع السياسي، مما دفعهم أحياناً إلى اتخاذ مواقف براغماتية تجاه التدخلات الخارجية، كما أن موقفهم من السياسات الأمريكية والغربية في المنطقة لم يكن ثابتاً، بل تراوح بين الرفض العلني والتعامل غير المباشر عند الضرورة، وفسر هذه الازدواجية بأنها نابعة من رغبة الجماعة في الحفاظ على نفوذها المحلي مع تجنب التصادم المباشر مع القوى الدولية المؤثرة في السياسة الأردنية.

خامساً: موقف الجماعة من أحداث 1957

تركت الأحداث المصاحبة لعملية انتخاب مجلس النواب الرابع الذي انتخب في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1954، واستمر حتى حله في 26 حزيران/ يونيو 1956، أثراً عميقاً في الحياة السياسية الأردنية، مما شكل تحولاً نوعياً في التوجهات السياسية الملكية، وهو ما بدت آثاره على تشكيل مجلس النواب الخامس، هذا التحول تمثل في تبني النهج الديمقراطي واعتماد آلية الحكومات البرلمانية، في هذا السياق، روى كلوب باشا الذي كان يشغل حينها وظيفة قائد الجيش العربي الأردني أن الملك حسين، بعد تتويجه الرسمي، عين فوزي باشا الملقي رئيساً للوزراء، وكون الملقي خريج إحدى الجامعات البريطانية، تأثر بالأفكار البريطانية

حول الديمقراطية وحرية الكلام، وسن قوانين تضمن حرية الكلام والصحافة، وبعد استقالة حكومة الملقي، جاءت حكومة توفيق أبي الهدى للإشراف على الانتخابات، حيث قرر إشراك الجنود في التصويت لضمان الأغلبية، أسفر هذا القرار عن انسحاب قائمة سعيد المفتي، مما أدى إلى مظاهرات في عمان ومدن أخرى، اتهم فيها الشيوعيون بمحاولة إثارة التصادم مع الجيش، خاصة بعد انسحاب مرشحهم عبد الرحمن شقير وهروبه إلى سوريا، ونتيجة تدخل الجيش في فضّ المظاهرات قُتل عشرة أشخاص، وساد اعتقاد عام بتدخل الحكومة لضمان فوز المؤيدين لسياساتها في عضوية المجلس النيابي (الماضي و الموسى، 1959)؛ (باشا، 2005).

شهدت فترة المجلس الرابع أيضاً صعوبات سياسية، تمثلت في حلف بغداد، حيث حاول الأردن الانضمام إليه وسط تباين في المواقف الحكومية والشعبية، وعلى الرغم من التطمينات البريطانية بعدم تأثير انضمام الأردن للحلف على قضية فلسطين، استقال الوزراء الأربعة المعارضين لمشاركة الأردن في الحلف (عزمي النشاشيبي، نعيم عبدالهادي، سمعان داود، علي حسنا)، مما أدى إلى استقالة الحكومة، تولت الحكومة الجديدة برئاسة هزاع المجالي مقاليد السلطة وواجهت كسالفتها احتجاجات متزايدة ضد الحلف مما دفع المجالي للاستقالة والتوصية بحل مجلس النواب، وقد ساهمت جماعة الإخوان في معارضة حلف بغداد، واعتقل المراقب العام للجماعة، ثم فر إلى سوريا، وعاد بعد فترة وجيزة (الماضي و الموسى، 1959)؛ (العبيدي، 1991)؛ (غرايبة، 1997).

أجريت انتخابات جديدة في 21 تشرين أول/ أكتوبر 1956 تحت إشراف حكومة إبراهيم هاشم، نتج عنها فوز الحزب الوطني الاشتراكي، وقرر الملك حسين تكليف سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة، تميزت فترة الحكومة الجديدة بمعارضة المعاهدة الأردنية البريطانية (الماضي و الموسى، 1959)؛ (العبيدي، 1991)؛ (غرايبة، 1997). وشهد هذا المجلس أول مشاركة لجماعة الإخوان المسلمين في المجالس البرلمانية، حيث مثلها أربعة نواب: محمد عبدالرحمن خليفة المراقب العام للجماعة عن البلقاء، وعبدالقادر العمري، وعبدالباقي جمو، وحافظ النتشة (غرايبة، 1997).

ونتيجة للأحداث المؤسفة والتوتر بين الحكومة والقصر الملكي، استقالت حكومة سليمان النابلسي وفرضت ليلة 25/24 نيسان/ أبريل 1957، الأحكام العرفية، وحلت الاتحادات النقابية، وحظرت المطبوعات اليسارية، وأخضعت الصحافة للرقابة (شلايم، 2011).

أيضاً من المواقف السياسية للجماعة في العام 1957 معارضتها لمبدأ أيزنهاور، الذي ترتب عليه التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية كحليف عوضاً عن بريطانيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي، ونظموا مظاهرات احتجاجية، واعتقل المراقب العام وكان عضواً في مجلس النواب، كما عارضت جماعة الإخوان المسلمون دعوة الحكومة الأردنية لاستدعاء قوات بريطانية لتتمركز في الأردن على أثر الانقلاب الذي حدث في العراق سنة 1958، وأطاح بالملكية، وجاء في مذكرة الاحتجاج التي قدمت ما مضمونه تخوين

الحكومة الأردنية التي أشارت باستدعاء الإنجليز للتدخل، وعلى أثر ذلك اعتقل المراقب العام للجماعة وسجن لبضعة أشهر (غرايبة، 1997)؛ (الإخوان المسلمون، د.ت).

يرى الباحث أن الأحداث التي واجهتها المملكة الأردنية الهاشمية، بدءاً من تزوير الانتخابات التي أسفرت عن تشكيل المجلس النيابي الرابع، مروراً برغبة الحكومة في الانضمام إلى حلف بغداد، وتشكيل أول حكومة حزبية في تاريخ البلاد، وانتهاجها سياسة تقارب مع الاتحاد السوفيتي، أدت إلى تشكك الملك في وجود محاولة انقلابية مدعومة خارجياً ضد النظام الملكي، ولتحصين الجبهة الداخلية، قرر الملك فرض الأحكام العرفية وإلغاء الأحزاب السياسية ومنعها من ممارسة نشاطاتها. في هذا السياق، برز الدور الأساسي والمهم لجماعة الإخوان المسلمين، التي عدت الشيوعية عدواً لها وواجهتها بكل قواها، هذا الموقف جعل الجماعة مصدر قوة مساندة للنظام، حيث كانت قيم النظام والجماعة متطابقة في مواجهة هذا الخطر، مما أكسبها نفوذاً سياسياً ومكنها من بناء قاعدة شعبية تساند توجهاتها وأفكارها.

سادساً: موقف الجماعة من أحداث نيسان 1989

لم تحفز العلاقة السيئة بين جماعة الإخوان المسلمين وحكومة زيد الرفاعي الجماعة على المشاركة في أحداث نيسان 1989، بل سعت لتهدئة الموقف وأصدرت عدة بيانات دعت فيها الأطراف جميعها إلى الوقف الفوري عن استخدام العنف، واللجوء إلى الحوار، وتغليب المصلحة العامة، وتلبية مطالب الشعب العادلة، وعدم تجاوز حقوقه، وتحميله المسؤولية عن الأحداث (الشقران، 1997). وإلى هذا الاتجاه ذهب المبيضين (1999)، إلى أن موقف جماعة الإخوان المسلمين من أحداث نيسان/ أبريل 1989، اتسم بالحذر والبراغماتية، فقد أدركت الجماعة أن هذه الاحتجاجات تعكس حالة استياء شعبي متصاعدة، لكنها في الوقت نفسه سعت إلى تجنب المواجهة المباشرة مع النظام، ووفقاً للمبيضين فقد دعت الجماعة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال القنوات الدستورية، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الاستقرار الداخلي، كما استفادت جماعة الإخوان من تلك الأحداث في تعزيز مكانتها في المشهد السياسي الأردني، خاصة بعد قرار الحكومة تبني الانفتاح الديمقراطي وإجراء انتخابات نيابية لاحقة، وأشار المبيضين إلى أن الجماعة عملت على تحويل مطالب الاحتجاجات إلى أجندة سياسية واضحة أسهمت في زيادة نفوذها داخل المؤسسات الرسمية، مما جعلها أحد أبرز الفاعلين في مرحلة التحول الديمقراطي التي تلت تلك الأحداث.

ومن أبرز الإصلاحات السياسية التي أعقبت أحداث نيسان وجرت خلال عهد المجلس النيابي الحادي عشر (1989 – 1993) كانت إلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء تعليمات الإدارة العرفية، وقانون الدفاع، وسائر القوانين المقيدة للحريات العامة، وأُفْرِج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة جوازات السفر المحجوزة إلى أصحابها، وإعادة المفصولين لأسباب سياسية إلى أعمالهم، وتم تفعيل نص المادة 56 من الدستور والتي أعطت مجلس النواب الحق في توجيه الاتهام للوزراء، كما أُلْغِي قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين، وإعادة

مجالس الإدارة المنتخبة إلى الصحف اليومية، وصدر قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية رقم 7 لسنة 1992، وصدر قانون محكمة العدل العليا رقم 12 لسنة 1992، وصدر قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992، وقانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة رقم 6 لسنة 1993 وقانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993، (الدعجة، 2005، الصفحات 188–189).

سابعاً: موقف الجماعة من الميثاق الوطني

في نيسان/ أبريل 1990، صدرت الإرادة الملكية بتشكيل لجنة ملكية لصياغة الميثاق الوطني مكونة من 60 شخصاً، تُمثل ذوي الخبرة والاتجاهات الحزبية، والشعبية في البلاد، برئاسة أحمد عبيدات، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات لصياغة مشروع الميثاق الوطني واستغرقت بذلك ثمانية أشهر، إلى أن أُتُفِق بالإجماع على جميع بنود الميثاق، وقُدّم للملك الحسين بن طلال، ونشر رسميا بتاريخ 31 كانون أول/ ديسمبر 1990 (موسى، 2011). وقد ضمت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق ستة من أعضاء الحركة الإسلامية، وقد وضعت تصوراتها الخاصة للميثاق مثل النص على أن الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، وأن الحضارة العربية الإسلامية هي قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية (الصبح، 1998).

من هنا نجد أن موقف جماعة الإخوان المسلمين من الميثاق الوطني كان إيجابياً في مجمله، فإلى جانب مشاركتها الفاعلة في صياغة بنوده وسعيها إلى تضمين رؤيتها حول الإصلاح السياسي والديمقراطية في الأردن. فقد وجدت الجماعة في الميثاق الوطني فرصة لتعزيز مشاركتها السياسية ضمن إطار النظام، حيث تبنت خطاباً يؤكد أهمية التعددية السياسية والانتقال الديمقراطي، مع التشديد على ضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع الأردني، كما أبدت الجماعة مرونة في التعامل مع بعض القضايا الخلافية، ساعية إلى تحقيق توازن بين مواقفها الأيديولوجية ومتطلبات العمل السياسي الرسمي، كما أن موافقتها على الميثاق الوطني ساعدت على تعزيز شرعيتها السياسية، ما عكس قدرتها على التكيف مع التحولات السياسية الكبرى في الأردن (المبيضين، 1999).

شهدت مرحلة التحالف (1945–1988) في الأردن تطوراً نوعياً في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، إذ تكاملت عوامل هيكل الفرصة السياسية لتعزيز مكانة الجماعة، وفق هذا الهيكل، تتحدد فرص الفاعلين الاجتماعيين بناءً على أربعة عناصر رئيسية: درجة الانفتاح السياسي للنظام، استقرار التحالفات النخبوية، وجود دعم خارجي، ومستوى قدرة الدولة وتدخلها.

أولاً، جاء تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1945، في سياق انفتاح سياسي نسبي اتسم بتسامح النظام الناشئ مع التيارات الإسلامية، مقابل حذر أكبر تجاه الحركات القومية واليسارية، وهذه البيئة سمحت للجماعة بالاندماج في النظام عبر قنوات قانونية ورسمية، بل والتوسع اجتماعياً عبر بناء قاعدة شعبية في

المساجد والمؤسسات الخيرية والتعليمية، وقرار الحكومة بترخيص الجماعة، ودعم بعض أنشطتها مثل مؤتمرات القدس، إذ كان دليلاً على سياسة الاحتواء الإيجابي التي انتهجها النظام تجاه الإسلاميين.

ثانياً، كان استقرار التحالفات بين النخب الحاكمة عاملاً حاسماً، فقد أدرك النظام أن الإخوان يمكن أن يكونوا حليفاً استراتيجياً في مواجهة الخطرين القومي والشيوعي، خاصة في الخمسينيات مع تصاعد تهديد الأحزاب القومية والحركات اليسارية المدعومة من الاتحاد السوفيتي، دعم الجماعة للنظام خلال أحداث 1957، ومعارضتها لمبدأ أيزنهاور والتحالفات الأجنبية يعكس توافق المصالح الاستراتيجية للطرفين، تمكنت الجماعة عبر هذه التحالفات من الحفاظ على وجودها حتى بعد حل الأحزاب السياسية عام 1957، ما وفر لها حصانة سياسية نسبية مقارنة بخصومها الأيديولوجيين.

ثالثاً، لعب العامل الخارجي دوراً محورياً، بينما كان النفوذ البريطاني ثم الأمريكي مؤثراً في رسم السياسة الأردنية، نجحت الجماعة في موازنة خطابها بين معارضة التدخلات الأجنبية والحفاظ على دعم النظام، من دون الاصطدام المباشر مع القوى الدولية الكبرى.

رابعاً، على صعيد قدرة الدولة على التدخل والحسم، كان النظام قادراً على قمع الحركات المسلحة والفوضوية (كما فعل مع المنظمات الفدائية في السبعينيات)، لكنه أبقى على قنوات العمل القانوني مفتوحة أمام الإخوان، طالما التزموا بعدم تهديد استقرار الحكم، التزام الجماعة بالسلمية، وعدم الانخراط في النزاعات المسلحة الداخلية مثل أحداث أيلول/ سبتمبر 1970، عزز مكانتها كـ "معارضة وفيه" داخل النظام.

فقد جاءت هذه المرحلة نتيجة هيكل فرص سياسي تميز بانفتاح مؤسسي، واستقرار داخل النخبة، وغياب الضغوط الإقليمية المناهضة، وتراخٍ نسبي في أدوات الضبط السياسي، ما شكّل بيئة ملائمة لتحالف ظرفي بين الجماعة والدولة ولم تكن مجرد توافق سياسي عابر.

في ضوء هذه المعطيات، ظهر أن مرحلة التحالف مثلت نموذجاً كلاسيكياً لاستغلال بنية الفرصة السياسية، حيث استفادت جماعة الإخوان المسلمين من الانفتاح النسبي والتحالفات النخبوية واستقرار النظام لتحسين وضعها السياسي والاجتماعي، إلا أن هذه المرحلة كانت أيضاً مشروطة بحدود واضحة رسمها النظام، بحيث لم يسمح بأي تحوّل للجماعة إلى قوة تهدد توازن الحكم أو تمارس المعارضة العنيفة.

بذلك، فإن فهم مرحلة التحالف من خلال هيكل الفرصة السياسية كشف عن ديناميكية براغماتية ميزت العلاقة بين الجماعة والدولة، في توازن معقد بين الاحتواء والمراقبة، التعاون والحذر، وهو ما مهد لاحقاً لدور أكثر تركيباً وصراعاً في المراحل التالية.

مرحلة التوتر (1988 – 2015)

شهدت العلاقة بين الدولة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة من 1988 حتى 2015 تفاعلات مركبة اتسمت بالتقلب بين التعاون والتنافس، وبين الانفتاح والتقييد، إلا أن تراكم الأحداث وتحولات

المشهد السياسي المحلي والإقليمي والدولي، أدت تدريجياً إلى حالة من التوتر بين الطرفين، وتالياً أهم المواقف التاريخية التي كانت سبباً في تصاعد حدة هذا التوتر.

أولاً: موقف الجماعة من قرار فك الارتباط

جاء قرار فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية الذي صدر في 31 تموز/ يوليو 1988، نتيجة عوامل متعددة، كان من أبرزها الضغوط السياسية التي مارستها منظمة التحرير الفلسطينية التي سعت لتكريس دورها كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، خاصة بعد قمة الرباط عام 1974، بدعم عربي مناوئ للدور الأردني في التعامل مع القضية الفلسطينية، ومن الناحية الشعبية في الداخل الفلسطيني، ساهمت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 في تصعيد المطالب بتحييد الدور الأردني في تقرير مصيرهم، مما دفع الأردن لإعادة النظر في موقفه. إلى جانب ذلك، لعبت التحولات الإقليمية والدولية دوراً في تعزيز القرار، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية والإدارية المتزايدة التي جعلت استمرار الارتباط مكلفاً. وأخيراً، جاء الموقف الإسرائيلي المتصلب ليؤكد صعوبة التوصل إلى حل سياسي تحت الرعاية الأردنية، ما دفعه للانسحاب من المشهد واتخاذ قرار فك الارتباط (الشخانبة و المبيضين، 2024).

على الساحة السياسية الأردنية عارضت جماعة الإخوان المسلمين قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، لأنها كانت ترى أن الضفة الغربية المحتلة تُعد جزءا من الأردن بموجب قرار الوحدة في عام 1951، وعليه لا يجوز فك الارتباط بالضفة الغربية إلا بعد تحريرها وعودتها إلى السيادة الأردنية وفقاً للأعراف القانونية، وأن رأيها هذا مستمد من عقيدتها التي تنادي بالوحدة والتماسك لا التفكك والتشرذم (العموش، 2008).

ثانياً: موقف الجماعة من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية

وقفت جماعة الإخوان المسلمين موقفاً رافضاً للمساعي السلمية في التعامل مع إسرائيل، وقد تحالف نواب الإخوان المسلمين في مجلس النواب الأردني مع المستقلين شكلوا جبهة العمل الإسلامي وقاد هذا الحزب حملة سياسية ضد حكومة طاهر المصري بسبب سياسات حكومته المؤيدة للسلام مع إسرائيل، انتهت باستقالة الحكومة (شلايم، 2011)، وبرأي (أبو غنيمة، 1983، صفحة 29) "لو تشكل في بلادنا العربية ألف حزب وحزب ثوري تقدمي، ولو صدرت آلاف الصحف والكتب ذات العناوين الثورية، ولو سيرت آلاف المظاهرات رافعة الشعارات الثورية والتقدمية، ولو خطب الزعماء الثوريون وغير الثوريين، آلاف الخطب الثورية، وغير الثورية فإن كل ذلك لا يقابله أي رد فعل لدى اليهود [....] لأنهم يعلمون أن كل ذلك لا يشكل أي خطر على أمن إسرائيل، أو على مصالح الاستعماريين".

في تسعينيات القرن الماضي أثرت أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت إلى حد بعيد على تسريع عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث بدأت المفاوضات بين العرب وإسرائيل في مدريد في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، وتلتها اتفاقية أوسلو في 13 أيلول/ سبتمبر 1993، التي أسفرت عن تشكيل سلطة

الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة (غرايبة، 1997). في هذا السياق، سعى النظام الأردني إلى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، مما تطلب إعداداً دقيقاً لتقليل المعارضة السياسية، بما في ذلك تمرير مشروع قانون المعاهدة في مجلس النواب عبر قانون الصوت الواحد الذي ساهم في سيطرة القوى العشائرية على المجلس على الرغم من معارضة الإسلاميين (البراري، 2014)، كما قادت الحكومة حملة إعلامية مكثفة لتأييد المعاهدة، ودعمتها بفوائد سياسية واقتصادية، مثل تعزيز مكانة الأردن وجذب الاستثمارات، وُقِّعَت الاتفاقية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، وصادّق عليها المجلس النيابي في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، ومجلس الأعيان في التاسع من الشهر نفسه، ليصدر القانون رقم 14 لسنة 1994، ويصبح نافذاً (موسى، 2011)، قوبل الاتفاق بمعارضة شديدة من نواب جبهة العمل الإسلامي، الذين طالبوا بإلغائه وقطع العلاقات مع إسرائيل، مشيرين إلى مخالفة المعاهدة لمبادئ مجلس الأمن وتقييد الحريات العامة، بالإضافة إلى اعتراضهم على السياسات الإسرائيلية والأوضاع الفلسطينية (العموش، 2008)؛ (البدور، 2011).

ثالثاً: موقف الجماعة من مساعي التطبيع مع إسرائيل

تضمن إعلان واشنطن المؤرخ في 22 تموز/ يوليو 1994، الذي مهد لاتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، مجموعة من الأسس الهادفة إلى إنهاء حالة الحرب وإرساء السلام العادل والشامل، وقد شملت هذه الأسس سبع خطوات رئيسة لتجاوز الحواجز النفسية وآثار الحرب، منها: الربط الهاتفي والكهربائي بين البلدين، فتح نقطتي عبور في الجنوب والشمال، ضمان حرية مرور السياح الأجانب، التفاوض لإنشاء ممر جوي دولي، التعاون الأمني لمكافحة الجريمة والمخدرات، وإلغاء مقاطعة إسرائيل في المفاوضات الاقتصادية (موسى، 2011). ومع ذلك، واجهت اتفاقية السلام رفضاً واسعاً بين الأردنيين، الذين عدوا إسرائيل عدواً مغتصباً للأرض الفلسطينية، وهو ما ساير موقف حزب جبهة العمل الإسلامي والأحزاب الأردنية الأخرى، وقد شكل الحزب لجنة لمقاومة التطبيع بالتعاون مع أحزاب يسارية وقومية، واتخذت هذه اللجنة إجراءات ضد الأفراد المتورطين في التطبيع، محذرة من تأثيره السلبي على الثقافة العربية والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على المنطقة العربية (البراري، 2014). لذلك، تحولت المعارضة إلى مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن التسوية (غرايبة، 1997).

رابعاً: موقف الجماعة من الثقة بالحكومات الأردنية

قدم الملك حسين عرضاً لجماعة الإخوان المسلمين لتشكيل الحكومة في عام 1957، ومع ذلك، اعتذر مراقب عام الجماعة، محمد عبد الرحمن خليفة، عن قبول العرض نظراً لأن الجماعة كانت في مراحلها التأسيسية ولم تكن تمتلك فريقاً وزارياً مؤهلاً لتولي المسؤولية (غرايبة، 1997).

وعبر مسيرتها السياسية سجلت جماعة الإخوان المسلمين موقفاً معارضاً لسياسات العديد من الحكومات الأردنية، حيث حجبت الثقة عن حكومة إبراهيم هاشم الخامسة، وحكومات وصفي التل الأولى والثانية والخامسة، وحكومة سمير الرفاعي السادسة، وحكومة بهجت التلهوني الخامسة، وحكومة أحمد اللوزي الثانية، وحكومات زيد الرفاعي الأولى والثانية، ومضر بدران الثالثة، وأحمد عبيدات، وطاهر المصري، وزيد بن شاكر الثانية والثالثة، وعبد السلام المجالي الأولى والثانية، وعبدالكريم الكباريتي (أبو فارس، 2000).

من أجل ذلك، فإن نواب جماعة الإخوان لم يمنحوا الثقة لأي من الحكومات الأردنية سوى لحكومتين فقط، الأولى هي حكومة سليمان النابلسي في عام 1956، التي نالت ثقة النواب جميعهم باستثناء النائب أحمد الداعور عن حزب التحرير (البدور، 2011)، والثانية، حكومة مضر التي كانت مشروطة بأربعة عشر شرطاً، حيث تضمنت الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتعديل القوانين المتعارضة مع المادة الثانية من الدستور، والتدرج في تطبيق الشريعة في شتى مجالات الحياة، شملت الشروط أيضاً إعادة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية لأسباب أمنية، ومنع التدخل الأمني في التعيينات الوظيفية والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية، إضافة إلى ذلك، طُلِبَ تحديد موعداً لإلغاء الأحكام العرفية خلال ستة أشهر، وعدم التفريط في الأراضي الفلسطينية، ودعم الحركات التحررية ضد الاستعمار، وتطبيق قانون "من أين لك هذا" لمحاسبة من حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة، وإعادة الأموال المهربة واستثمارها داخل البلاد، كما طلبت الجماعة الالتزام بالتقشف في جميع أجهزة الدولة، وإلغاء الفوائد على قروض صغار المزارعين وقروض الاستثمار كخطوة للتخلص التدريجي من النظام الربوي، وإنشاء نقابة للمعلمين وكلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك، ومنع تراخيص الخمر للمسلمين ومنع تقديمها في المؤسسات العامة، والسماح بإنشاء جامعة أهلية إسلامية (البدور، 2011).

يرى الباحث أن موقف جماعة الإخوان المسلمين من رفض تشكيل الحكومة في عام 1957 دل على استقلاليتهم والتزامهم بمبادئهم، حيث اعتذروا عن قبول العرض الملكي بسبب عدم تأهلهم لتولي المسؤولية آنذاك، وأن قراراتهم حجب الثقة عن العديد من الحكومات الأردنية لتعارض سياساتها وبرامجها مع مبادئها وقيمها، وأن تجاوبها في هذا المجال خضع لاستجابة الحكومة لشروطها، وأن هذا الموقف المعارض أدى إلى توتر مستمر في علاقتها بالسلطات، مما عرقل قدرتها على العمل بفعالية والتأثير في السياسات بشكل مستدام، وأدى إلى صعوبة تحقيق توافق سياسي واسع، وقد وضعهم في مواجهة مستمرة مع الحكومات المختلفة.

خامساً: موقف الجماعة من أزمة الخليج 1990

أدى الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب/ أغسطس عام 1990، إلى تدهور ملحوظ في العلاقات بين الأردن ودول الخليج، وقد تسببت هذه الأزمة في استغناء دول الخليج عن العمالة الأردنية، مما أدى إلى عودة قرابة ربع مليون مواطن أردني، كما توقف استقدام عمالة جديدة، مما فرض ضغطاً

هائلاً على الموارد الاقتصادية للدولة الأردنية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد ازدادت المنافسة على الوظائف والأعمال والمساكن، مما شكل ضغطاً كبيراً على البنية التحتية من مدارس واتصالات ومرافق مختلفة (غرايبة، 1997).

في هذا السياق، سعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى التوسط لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت ومنع التدخل الأجنبي في المنطقة، وأُعلِن عن تشكيل وفد للوساطة الإسلامية برئاسة المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، بمشاركة عدد من القيادات الإسلامية من الأردن والجزائر وتونس وتركيا ودول إسلامية أخرى، إلا أن السلطات المصرية منعت القيادات الإخوانية المصرية من السفر، لذلك كُلِف الأستاذ محمد عبدالرحمن خليفة، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، برئاسة الوفد نيابة عن المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، قام الوفد بأداء مهمته وقابل الملك حسين، ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية حيث التقى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز، وزير الداخلية السعودي، وعدداً من العلماء، كما التقى الوفد ببعض رجالات الكويت، ثم توجه إلى العراق حيث قابل الرئيس صدام حسين. بعد ذلك، زار الوفد إيران والتقى المرشد الأعلى آية الله الخميني والرئيس هاشمي رفسنجاني، عاد الوفد إلى الأردن وأصدر بيانه بشأن جولته، التي باءت بالفشل بسبب تعنت الأطراف المختلفة والرغبة الأمريكية القوية في الدخول إلى المنطقة والسيطرة عليها (جبارة، 1992).

سادساً: موقف الجماعة من قانون الأحزاب وقانون الانتخاب

وجدت جماعة الإخوان المسلمين نفسها أمام ضرورة التكيف مع المتغيرات القانونية الجديدة مع صدور قانون الأحزاب الأردنية رقم 32 في عام 1992، إذ فرض القانون على الجماعة اتخاذ خيار واضح: إما البقاء بصفة جمعية خيرية دون أن تكتسب حق المشاركة السياسية، أو التوجه نحو العمل السياسي ضمن إطار حزبي. ونتيجة لذلك، قررت الجماعة تأسيس حزب سياسي تحت اسم "جبهة العمل الإسلامي"، وقد تقدمت اللجنة التحضيرية بطلب ترخيص لدى وزارة الداخلية في 8 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1992، تمت الموافقة عليه في 8 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وفي أعقاب ذلك، اجتمعت الهيئة التأسيسية وانتخبت مجلس الشورى الأول للحزب برئاسة عبد المجيد الذنيبات، إلا أن هذه المرحلة لم تكن خالية من التحديات؛ إذ سرعان ما بدأت الاعتراضات على النتائج وقدم عدد من أعضاء الحزب استقالاتهم، مبررين ذلك بسيطرة المتشددين من الإخوان المسلمين على الحزب، وإقصائهم للإسلاميين المستقلين عن الجماعة، كما استقال من الحزب بعض من انتُخبوا من المستقلين لمجلس شورى الحزب، واجتمع مجلس الشورى المنتخب بتاريخ 8 كانون ثان/ يناير 1993، وانتخب المكتب التنفيذي الأول للحزب، وزكي الدكتور إسحاق الفرحان أميناً عاماً للحزب (غرايبة، 1997).

ميز قانون الأحزاب الأردنية رقم 32 في عام 1992، بين الصفة الاعتبارية لجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي إلا أن العلاقة بين جماعة الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي بقيت محافظة على التنسيق والتعاون في البرامج والآليات وتأكيد الجماعة على الالتزام بنفس الثوابت العقائدية والسياسية وفتح المجال أمام الراغبين من أعضائها الدخول في عضوية الحزب والمشاركة في تحقيق أهدافه (الكيلاني، 1995)، وبحسب رأي (Roald, 2008) فإن قرار تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي يعني أن جماعة الإخوان المسلمين تبنت نهجاً سياسياً عملياً، مدركة بذلك أن المشاركة السياسية تحت مظلة الحزب تساعدها على تحقيق أهدافها من غير خلخلة عقيدتها السياسية.

أُجريت الانتخابات النيابية للمجلس الثاني عشر في عام 1993، وفقاً لقانون الصوت الواحد، الذي أحدثته حكومة عبدالسلام المجالي، وكانت جماعة الإخوان أعلنت بادئ الأمر مقاطعتها للانتخابات في ظل هذا القانون؛ لأنه يحد من قدرة الأحزاب السياسية على تقديم أكثر من مرشح في الدائرة الانتخابية الواحدة، ويقيد فرص إقامة التحالفات بين القوى السياسية، ثم إنه يؤدي إلى تشتيت أصوات الناخبين، ويسهم في تباين عدد الأصوات التي تلزم لإنجاح المرشحين في الدوائر المختلفة، غير أن الجماعة عادت عن قرارها وأعلنت في بيان لها بتاريخ 26 آب/ أغسطس 1993، قرارها بالمشاركة في الانتخابات (البدور، 2011).

حمل قرارها هذا دلالات سياسية ووطنية مهمة منها: توجيه رسالة للدولة بأن الجماعة تنتهج نهجاً سياسياً سلمياً متزناً، وأن الجماعة تدرك مقدار الضغوط والتفاعلات الدولية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي الأردني، وأن قرارها يمثل التزاماً وطنياً وواجباً سياسياً تجاه الوطن ومستقبل أجياله وحقهم في الحياة في ظل جبهة وطنية قوية (المعايطة، 1994). خاضت جماعة الإخوان هذه الانتخابات باسم حزب جبهة العمل الإسلامي، وحصدت 17 مقعداً، بينما فاز خمسة مرشحين مستقلين من الإسلاميين، ليصل مجموع مقاعد الجماعة في المجلس إلى 22 مقعداً، انسحب منهم لاحقاً ثلاثة نواب من تمثيل جماعة الإخوان والحزب وهم: عبدالمجيد الأقطش، وذيب خطاب، وأحمد الكساسبة (دلول، (د.ت)).

أُجريت انتخابات تنظيمية داخل جماعة الإخوان المسلمين في عام 1994، شملت الهيئات الإدارية للشُعَب، ومجلس الشورى، والمكتب التنفيذي، إضافة إلى منصب المراقب العام للجماعة، أسفرت هذه الانتخابات عن اختيار عبد المجيد الذنيبات مراقباً عاماً للجماعة، مما أزاح محمد عبد الرحمن خليفة الذي شغل هذا المنصب لأكثر من أربعين عاماً (غرايبة، 1997).

قاطعت جماعة الإخوان الانتخابات التي جرت لانتخاب أعضاء مجلس النواب الثالث عشر في عام 1997، وتقدم للانتخابات بصفة مستقلة مجموعة من الإسلاميين نجح منهم عبدالله العكايلة، ومحمد الأزايدة، وسلامة الحياري، ومحمد رأفت، عزَت الجماعة سبب المقاطعة لتراجع الديمقراطية في البلاد،

بسبب قانون الانتخاب، وقانون المطبوعات، وتغول الحكومة على مجلس النواب، وتوجه الحكومة لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والاستجابة لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (دلول، (د.ت)).

يرى الباحث أن جماعة الإخوان المسلمين أظهرت مرونة في التكيف مع المتغيرات القانونية والسياسية من خلال تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي، بعد صدور قانون الأحزاب الأردنية في عام 1992، وأن هذه المرونة أظهرت قدرتهم على استيعاب المتغيرات واستغلالها لصالحهم، لكن تطبيق قانون الصوت الواحد في الانتخابات، حد من قدرتهم على تقديم مرشحين متعددين، وأدى إلى مواجهة مستمرة مع الأنظمة الانتخابية والقوانين التي رأت فيها الجماعة عائقاً أمام تأثيرها السياسي، وأن قرارات مقاطعة الانتخابات في بعض الفترات، أظهرت توترات مستمرة إلى وجود انقسامات داخلية أثرت في تماسك الجماعة، مما أدى إلى تقليص قدرتها على التأثير بشكل مستدام في السياسات الوطنية.

سابعاً: الموقف من القضية الفلسطينية

ذكر المعايطة (2008) إن سياسة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي وصل إلى الحكم خلفاً لوالده مطلع العام 1999، اتسمت بالوضوح تجاه القضية الفلسطينية، فالموقف السياسي الأردني أصبح يؤكد أن الأردن لا يسعى لتحقيق أي نفوذ بالضفة الغربية، أو منازعة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الموقف الأردني يؤمن بضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، واعتبارها مصلحة أردنية عليا، رافق ذلك الموقف دعماً أردنياً للسلطة الفلسطينية المنحازة لمسار السلام والتفاوض مع إسرائيل، وأكد المعايطة (1994) أن موقف جماعة الإخوان المسلمين من الصراع العربي الإسرائيلي يتسم بالفهم الواضح لطبيعة الصراع وأبعاده الحضارية والعقائدية، وأن مبدأهم ثابت تجاه رفض التسويات القائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة (242، 338) وقرار التقسيم، ورأت أن المفاوضات مع المحتل تجاوزاً للثوابت الوطنية، وتفريطاً بالحقوق الوطنية والقومية والإسلامية، لكن يؤخذ على مواقفها أنها تتسم بالعمومية والاعتماد الكبير على البعد الشرعي الإسلامي في غياب نسبي للأبعاد السياسية المؤثرة في إدارة الصراع، وعلى الصعيد الفلسطيني ذكر الكيلاني (1995) إن جماعة الإخوان المسلمين اقترحت تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة قبل التحرير النهائي لفلسطين.

بعد حرب الخليج عام 1991، زاد نفوذ حركة حماس داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مما أدى إلى انقسام سياسي داخل الجماعة، ركز فيه التيار المتشدد، الذي ضم في معظمه أفراداً من أصول فلسطينية، على القضايا الفلسطينية ودعم حماس بمواقف معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، واتخاذ موقف عدائي تجاه الدولة الأردنية، هذا التباين أثار التوتر مع التيار الإصلاحي، الذي كان أعضاؤه في الغالب من أصول شرق أردنية، ودعوا إلى ضرورة فصل الجماعة عن حركة حماس، لإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الأردنية (Rumman & Bondokji, 2020)، وطلبت الحكومة من الجماعة الانفصال عن مكتب

الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ومارست عليها بعض الضغوط منها إغلاق مقراتها الرئيسة بحجة عدم الترخيص (Salameh, 2021).

عارضت جماعة الإخوان المسلمين قرار إخراج حركة حماس من الأردن، الذي اتخذته الحكومة الأردنية في العام 1999، بحجة مخالفة أعضاء حركة حماس اتفاقهم السابق الذي تضمن السماح لهم مزاولة نشاطهم السياسي على الأرض الأردنية شرط عدم التدخل في التنظيمات السياسية والحزبية الأردنية (Salameh, 2021)، عارضت الجماعة أيضاً قرار سحب الجنسية الأردنية من خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وإبراهيم غوشة الناطق الإعلامي، وموسى أبو مرزوق، ومحمد نزال، وسامي خاطر، وعزت الرشق (سالم، 2006)، وعملت الجماعة على دعم حركة حماس إعلامياً من خلال أنشطتها المختلفة والخطب والمهرجانات والصحافة، وقامت بعقد مؤتمر وطني شارك فيه حوالي مئة شخصية سياسية أردنية وفلسطينية، للعمل على وقف الاقتتال بين حركتي فتح وحماس (غرايبة، 1997).

ثامناً: موقف الجماعة من شعار الأردن أولاً

في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002، أطلق الملك عبدالله الثاني ابن الحسين شعار (الأردن أولاً)، كانت الغاية من إعلانه تعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية، وهي خطة عمل تهدف إلى ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، حيث يعمل الجميع شركاء في بناء الأردن وتطويره، ويؤكد مفهوم شعار "الأردن أولا" تغليب مصلحة الأردن على غيرها من المصالح، ويهدف إلى نشر ثقافة الاحترام والتسامح، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والحرية العامة والمحاسبة والشفافية والعدالة والمساواة، وإن كانت فلسفة هذا الشعار وضع المصلحة الوطنية الأردنية في صدارة اهتمامات الدولة والوطن، والحكم والحكومة والمجتمع الأهلي من دون انكفاء عن قضايا الأمة العربية وهمومها، ومن غير انعزال عن الدائرة الإسلامية الأوسع (موقع رئاسة الوزراء، وثيقة الأردن أولا).

ارتبط شعار الأردن أولاً ارتباطاً وثيقاً بالظروف الدولية التي واجهتها المنطقة العربية، ابتداء من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، التي فرضت على السياسة الأردنية الوقوف موقفاً مؤيداً للسياسات والتوجهات الأمريكية في محاربة الإرهاب، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فكانت الجماعة ترى أن شعار الأردن أولاً دعوة إلى الاهتمام بالمصالح الأردنية وتقديمها على أي مصلحة سواها، وأن هذا يعد تراجعاً عن الدور الأردني الأساسي بالوقوف إلى جانب الأشقاء العراقيين، أو في الأقل الوقوف على الحياد، وعدم منح الأمريكان الفرصة والشرعية للتدخل في العراق، وبرأي جماعة الإخوان المسلمين، فقد وضعت وثيقة الأردن أولاً حدوداً للمسار السياسي الإسلامي، وحاولت تقييده (قطيشات، 2003).

تاسعاً: الموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

الموقف الرسمي الأردني من الحرب على العراق في عام 2003، واضح ومحدد، وهو الاعتراف الفعلي والحقيقي لكامل مخرجات الاحتلال الأمريكي للعراق، والتعامل معها بانسجام مع الموقف العام تجاه السياسة

الأمريكية في المنطقة، في حين كان موقف جماعة الإخوان المسلمين في الأردن معارضاً للدور السياسي الأردني، ورافضاً للاحتلال الأمريكي للعراق، ورفضت الجماعة أيضاً فكرة مشاركة إخوان العراق (الحزب الإسلامي) في مجلس الحكم، لما ينجم عن ذلك من اعتراف ضمني بشرعية الاحتلال الأمريكي للعراق (سالم، 2006).

يرى الباحث أن التباين في الآراء الداخلية بشأن التعامل مع التدخلات الخارجية يظهر التنوع السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الأردني، ويبرز تعدد المواقف تجاه القضايا الإقليمية، كما يُظهر هذا التباين تعقيدات المواقف السياسية الأردنية في تفاعلها مع الأحداث الدولية بما يوافق مصالحها الاستراتيجية.

عاشراً: الموقف من الحرب على الإرهاب

وضعت الدولة الأردنية كل جهودها وإمكاناتها في خدمة الحرب على الإرهاب، والتحالف مع الأمريكان، وعدت ذلك التحالف هدفاً استراتيجياً يخدم مصالحها في إبقاء علاقاتها جيدة بالولايات المتحدة، مما مكنها من تجنب مخاطر وتحديات استراتيجية كان من الممكن أن يتعرض لها (سالم، 2006).

برأي البطاينة (البطاينة، 2014) أن دخول أي دولة في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب يعني أن هذه الدولة ستكون طرفاً مباشراً في الحرب، وبذلك فإنها ستكون مستهدفة بشعبها وأمنها واستقرارها، مما سيخلق قضية أمنية داخلية ووطنية أساسية مشتركة بين الشعب والنظام، في حين أن النظام السياسي الأردني يعد هذا التحالف عنصراً مهماً لحماية أمنه واستقراره والمحافظة على بقائه، وبرأيه أن متطلبات المشاركة في الحرب على الإرهاب كانت مبرراً للنظام للتراجع عن الاهتمامات الإصلاحية السياسية والاقتصادية في البلاد، ومكنت الحكومية من تمرير التغييرات الجذرية في سياساتها بسهولة ودون معارضة شعبية، كما منح دخول العديد من الدول في التحالف الأمريكي على الإرهاب أمريكا حق تحديد الجهات الإرهابية، وعلى من يطلق هذا المصطلح، دون الحاجة إلى تحديد معنى الإرهاب، وهذا ما مكّن الولايات المتحدة من تحقيق مكاسب غير معلنة، تمثلت في مواجهة السلوك العربي والإسلامي غير الرسمي المتمثل في مواجهة الاحتلال وتحقيق الحقوق المشروعة للشعوب، وفي الموقف النضالي المشروع على امتداد الأراضي الفلسطينية.

رأت جماعة الإخوان المسلمين من طرفها أن هذه الحرب ظاهرها حرب على الإرهاب، وباطنها حرب على الإسلام والمسلمين، ورفضت الجماعة أي دور أردني في الحرب على الإرهاب، وأكدت ضرورة المحافظة على أمن الأردن واستقراره، كما رفضت الجماعة زج القوات المسلحة الأردنية في أي صراع خارج حدوده، كما رفضت الجماعة الضغوطات التي كانت تمارس على الأردن كي يكون طرفاً أو شريكاً في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وعارضت الموقف الرسمي الذي سمح باستخدام الأراضي الأردنية والقواعد العسكرية منطلقاً لقوات التحالف الدولي (Salameh, 2021)، وأصدرت فتوى تحرم المشاركة في الأعمال

القتالية لحلف الناتو في أفغانستان، مما انتقد ضمنياً إرسال القوات الأردنية إلى هناك (أبو رمان و أبو هنية، 2014).

حادي عشر: موقف الجماعة من الربيع العربي

حسب رأي المشاقبة (المشاقبة، 2012) فإن الأردن تأثر بالربيع العربي، مما رفع سقف مطالب الأفراد، وأدى إلى ظهور حراكين في البلاد، الأول، بقيادة جماعة الإخوان المسلمين وبعض القِوَى السياسية القومية واليسارية، يطالب بالإصلاح السياسي السريع، ومحاربة الفساد، والتخلي عن مبدأ الصوت الواحد في الانتخابات، وتقليص صلاحيات الملك الدستورية، هذا الحراك رفض التدرج في الإصلاح وطالب بالحوار الجاد على أساس المساواة وإشراك الجميع في العملية السياسية. الثاني، هو الحراك الشعبي المطلبي الخدمي، الذي ظهر في مختلف المناطق واعتمد على تقديم الخدمات الأساسية واستعادة ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية.

تبنت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي موقفاً حذراً تجاه الحركات الاحتجاجية في البداية، ولم تشارك في أول مسيرة احتجاجية في 14 كانون الأول/ يناير 2011، ومع تكليف معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لسمير الرفاعي، انضمت الجماعة للحراك الشعبي، وأصبحت من أكبر المساهمين في الاحتجاجات، خاصة بعد تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانحرافها عن السلوك السلمي للاتجاه الاحتجاجي المقترن بالعنف كما حدث في أحداث دوار الداخلية في 25 آذار/ مارس عام 2011 (مجموعة الأزمات الدولية، 2012).

بعد استقالة معروف البخيت، استقبلت جماعة الإخوان حكومة عون الخصاونة بتفاؤل، وعزز تفاؤلها هذا قنوات الاتصال التي أتاحها الرئيس مع الجماعة، ووعوده بتعزيز مساعي الإصلاح، وعزمه تقديم مشاريع قوانين عصرية تنظم العمل السياسي، وتؤدي إلى مزيد من التفعيل السياسي لدور الأحزاب، كل ذلك لقاء الكف عن الخروج بالمسيرات أو التحريض عليها، وإعطاء الرجل فرصة كافية لكي يتمكن من ترتيب أوراقه ويشرع بالعمل، وبذلك مُنِحَ فرصة ذهبية لكي يُقدم شيء يرضي الإخوان، ويخفف الاحتقان الشعبي، إلا أن الفترة التي كانت تهادن فيها جماعة الإخوان الحكومة كانت الفترة الأعنف، في إطلاق الشعارات من المحتجين، وخلال هذه الفترة . التي استثمرتها الحكومة بشكل جيد . خرجت جماعة الإخوان من هذه المهادنة بحمل ثقيل من الغضب الشعبي عليها وفقدان الثقة بها (الركيبات، 2012).

من جهة ثانية، عدلت جماعة الإخوان المسلمين إبان الربيع العربي، خطابها ليتناسب مع المرحلة التي تمر بها البلاد، فركزت على الشأن المحلي والوطني، وأعطت الأولوية للإصلاح السياسي، وتغيير قانون الانتخاب، وطالبت بمحاربة الفساد وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ودعت لإصلاحات حقيقية ومحاسبة الفاسدين، ودخلت في تحالفات سياسية جديدة من خلال الهيئة الوطنية للإصلاح، وفتحت الحوار مع قوى المعارضة الأخرى، مثل اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين (أبو رمان و أبو هنية، 2014).

تُعد مرحلة التوتر (1988–2015) واحدة من أهم الفترات المفصلية في تاريخ العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والدولة الأردنية، وهي فترة عكست بوضوح مدى تفاعل الحركات الإسلامية مع التحولات السياسية الداخلية والخارجية، ومدى استجابتها لهيكل الفرص السياسية المتغير.

وفق مفهوم هيكل الفرصة السياسية، فإن قدرة الفاعلين السياسيين على العمل تتأثر بدرجة انفتاح النظام السياسي، واستقرار التحالفات النخبوية، وموقف النخبة من الحركات الاجتماعية، وتوافر حلفاء داعمين أو خصوم فاعلين. خلال هذه المرحلة، شهد الأردن تحولات بارزة أثرت على فرص الإخوان المسلمين ومسارهم السياسي.

أولاً، ساهم قرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية (1988) في خلق بيئة سياسية جديدة، زادت من عزلة الجماعة التي كانت ترى في الضفة جزءاً من السيادة الأردنية، كان هذا الحدث بمثابة إغلاق لإحدى قنوات التأثير التقليدية للجماعة، مما دفعها لإعادة تموضع استراتيجياتها ضمن الداخل الأردني فقط، بدلاً من الانخراط في الصراع الفلسطيني الأردني. هنا، ضاق هيكل الفرصة المتاح للجماعة بفعل تغير الإطار القانوني والإداري.

ثانياً، كان تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي عام 1992، محاولة ذكية من الجماعة لاستثمار ما تبقى من الفرص السياسية، فهمت الجماعة أن المناورة داخل النظام، بوسائل قانونية مشروعة، ستحافظ على بقائها السياسي. رغم ذلك، فإن استمرار العمل بقانون الصوت الواحد، والممارسات الرسمية التي حدت من تأثير الأحزاب السياسية، شكّلت عوائق أمام توسع نفوذ الحزب.

ثالثاً، جاءت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية 1994، لتعزز هذا التوتر، إذ مثل توقيع الاتفاقية واستكمال خطوات التطبيع إغلاقاً إضافياً أمام الحركات الإسلامية الرافضة لأي شكل من أشكال الاعتراف بإسرائيل، ورغم محاولة النظام الأردني احتواء المعارضة عبر تمرير قانون الصوت الواحد، فقد أظهرت الجماعة، من خلال معارضة الاتفاقية، أنها باتت تعاني من تقليص فرص التأثير البرلماني والسياسي، في ظل دعم إقليمي ودولي واضح لخيار التسوية.

رابعاً، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، زادت انقسامات الجماعة الداخلية بين التيار الأردني والتيار الحمساوي من حالة التوتر، فالانقسامات الأيديولوجية داخل الجماعة، وعدم التوافق حول الأولويات الوطنية مقابل الأولويات القومية، كشفا عن ضعف تماسكها الداخلي في مواجهة الضغوط الرسمية، مما جعلها أقل قدرة على استثمار أي فرصة سياسية مواتية.

من جهة ثانية مثلت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011 نقطة تحوّل مهمة في علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي الأردني، إذ بدأت تظهر مؤشرات التراجع التدريجي في مستوى التفاهم والتقاطع بين الطرفين. فقد جاءت هذه المرحلة في سياق إقليمي ودولي مضطرب، لا سيما بعد أحداث 11 أيلول/

سبتمبر، حيث تصاعدت الضغوط الأمنية العالمية تجاه الحركات الإسلامية، مما انعكس على طبيعة تعاطي الدولة مع الجماعة داخلياً.

تزامن ذلك مع تشدد متزايد في بنية النظام تجاه القوى السياسية، حيث بدأت النخبة الحاكمة تميل إلى تحجيم الحضور الإسلامي في الحياة العامة، عبر سلسلة من الإجراءات السياسية والإدارية، كتعديل قوانين الانتخابات والأحزاب، وتضييق المجال العام، ما شكل بداية لتقليص الانفتاح المؤسسي الذي استفادت منه الجماعة في المرحلة السابقة.

من ناحية أخرى، أظهرت البيئة الدولية تحولات في موقفها من الجماعات الإسلامية، إذ بات ينظر إليها باعتبارها مصدراً محتملاً للتهديد، ما حرم الجماعة من مظلة التسامح غير المباشر التي كانت تحيط بها خلال التسعينيات، كما بدأت الدولة تفعل أدوات الضبط السياسي بشكل تدريجي، من خلال تعزيز الرقابة على الخطاب الديني، وتقييد النشاط النقابي، وتقليص التمثيل النيابي للإخوان عبر تغييرات في قانون الانتخاب. في حين شكّلت البيئة الإقليمية بعد عام 2013 نموذجاً جديداً لإعادة هندسة العلاقة بين الدولة والحركات الإسلامية في أكثر من بلد، ففي الوقت الذي لجأت فيه أنظمة مثل النظام المصري إلى الإقصاء الشامل والعنيف ضد جماعة الإخوان، حافظ النظام الأردني على نمط تدريجي ناعم من الاحتواء المقنن، قائم على تفكيك البنية القانونية والتنظيمية للجماعة، لا على استئصالها الأمني المباشر.

هذا التغير لم يكن مجرد صراع ظرفي، بل عكس تحوّلاً في هيكل الفرص السياسية، حيث أُعيد ضبط العلاقة بين الجماعة والنظام وفق معايير جديدة تحدّ من قدرة الجماعة على التأثير، دون أن تصل العلاقة إلى مرحلة القطيعة الكاملة، ما جعل هذه المرحلة تتسم بالتوتر والريبة المتبادلة.

بالمحصلة، اتسمت مرحلة التوتر بتآكل تدريجي في هيكل الفرصة السياسية المتاح لجماعة الإخوان المسلمين، فقد تميزت هذه الفترة بانكماش مساحة العمل السياسي، وتصاعد الضغوط القانونية والأمنية، إلى جانب تغير التحالفات الإقليمية، مما أجبر الجماعة على مراجعة استراتيجياتها أكثر من مرة دون تحقيق اختراقات سياسية حقيقية.

مرحلة القطيعة (2015 – 2025)

امتازت العلاقة بين الحكومات الأردنية المتعاقبة وجماعة الإخوان المسلمين بالتوافقية حينا وبالشد واللين حينا آخر، من هنا رأى الدباس (الدباس، 2012) أن المراجعة الواقعية السياسية المرنة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن على المستوى الفكري أدت إلى تحليها بالمرونة الضامنة لبقائها من خلال عدة مظاهر، أبرزها القدرة على التكيف مع المستجدات السياسية، فقد طوّرت الجماعة مفهوم التعددية السياسية، إذ انتقلت من رفض الحزبية بوصفها مصدر تفرقة، إلى قبولها باعتبارها آلية ديمقراطية تعزز المشاركة السياسية، مستشهدة بآيات قرآنية تؤكد التنوع والاختلاف البشري. كذلك، قبلت الجماعة بالقيم الديمقراطية، حيث تخلّت عن خطابها السابق الرافض للديمقراطية كفكر غربي، واعتمدت نهجاً توفيقياً عبر

مفهوم "الشورقراطية"، الذي يدمج بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الحديثة، كما سعت الجماعة إلى الانفتاح على الاجتهاد الفقهي، مبررة ذلك بالحاجة إلى التكيف مع الواقع المعاصر، ولكن ضمن ضوابط دينية وتنظيمية. أخيراً، انعكست هذه الواقعية الفكرية السياسية في قبول الجماعة التدريجي لفصل الجماعة الأردنية عن الإخوان المسلمين في مصر، لتفادي تهم الارتباط بأجندات خارجية، مما يعكس مرونتها الفكرية في مواجهة الضغوط السياسية.

لكن الظروف الداخلية والمؤثرات الخارجية لم تكن في صالح جماعة الإخوان المسلمين، مما جعل الحكومة تتخذ منها نهجاً سياسياً إقصائياً، ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى تراجع العلاقة بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين وفقاً لما يلي:

1. انحسار الخصوم السياسيين والقوميين واليساريين والمنظمات الفلسطينية بحيث لم يعودوا قادرين على تشكيل أي خطر أو تهديد للمصالح الأردنية كما كانت عليه الحالة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.
2. معارضة جماعة الإخوان وموقفهم السلبي من سياسات الإصلاح الهيكلي وبرامج صندوق النقد الدولي التي تنتهجها الحكومة الأردنية.
3. تنامي القوة الشعبية لجماعة الإخوان المسلمين في المملكة وقدرتها على التأثير في الرأي العام الشعبي.
4. القلق من تمدد المؤسسات الإخوانية التي أصبحت توازي مؤسسات الدولة من خلال بنائهم مؤسسات تعليمية واجتماعية واقتصادية وسياسية (أبو رمان و أبو هنية، 2014).

سعت الحكومة للحد من نفوذ جماعة الإخوان من خلال إضعاف مؤسساتها وإداراتها المختلفة وحضورها السياسي من خلال تمسك الحكومة بقانون الصوت الواحد الذي طبق في 1993، الذي أسهم في تعزيز البعد العشائري في الانتخابات النيابية وحد من وصول الإخوان للمجلس، كما عملت الحكومة على إخراج الإخوان من المؤسسات التي تقوم على الانتخابات سواء عبر القانون أو التشريع أو وسائل أخرى كالانتخابات البلدية ومجالس الطلبة في الجامعات وقانون الوعظ والإرشاد الذي اعتبرته الحركة استهدافا لوجودها في المساجد، بالإضافة إلى قانون الإفتاء وما شهده من جدل في نهاية فترة المجلس النيابي الرابع عشر، كما قامت الحكومة بحل الهيئة الإدارية الإخوانية لجمعية المركز الإسلامي في العام 2006، وشكلت مكانها هيئة إدارية حكومية لإدارة هذه المؤسسة التي تمتلك عشرات المدارس ورياض الأطفال والمؤسسات الخيرية والمستشفيات وتعمل برأس مال يصل إلى مئات الملايين من الدنانير، وعملت الحكومة أيضاً على إخلاء المواقع والمؤسسات السياسية من التواجد الإخواني كما حصل مع الجماعة من نتائج الانتخابات البلدية

والنيابية للعام 2007، بالإضافة إلى التعامل الحازم مع بعض الأزمات التي تواجه الجماعة كقضية النواب الأربعة الذين زاروا مقر عزاء زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي (المعايطة، 2008).

بدت ملامح التدخل الحكومي أكثر وضوحاً مع انطلاقة الربيع العربي في العام 2011، للحد من نفوذ جماعة الإخوان المسلمين بين الأوساط الشعبية ومن الأدوات السياسية التي استخدمتها الحكومة في هذا السياق ما يلي:

أولاً: تأييد مبادرة زمزم

ترى (نصير، 2012)، أن مبادرة زمزم التي أطلقها رئيس المكتب السياسي لحزب جبهة العمل الإسلامي الدكتور إرحيل غرايبة بالتزامن مع استقالته من وظيفته بالحزب، مشروع إصلاحي وطني في الظاهر، إلا أن هناك عددا من المعطيات أدت لاعتبار هذه المبادرة انشقاق من القائمين عليها عن حزب جبهة العمل الإسلامي، التي يمكن إجمالها كما يلي:

1. انتقاد حزب جبهة العمل الإسلامي واتهامه بإهمال الشأن الداخلي الأردني والاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية الخارجية.
2. نية القائمين على المبادرة تأسيس حزب جديد.
3. استقالة الدكتور إرحيل غرايبة من رئاسة اللجنة السياسة في حزب جبهة العمل الإسلامي بالتزامن مع إطلاقه لمبادرة زمزم.
4. أن المبادرة تضم سياسيين أردنيين من مختلف الاتجاهات والعقائد السياسية سواء إسلامية أو غير إسلامية.
5. لم تخرج المبادرة من خلال القنوات الرسمية لحزب جبهة العمل الإسلامي، ولم يستشر الحزب بها، رغم أن مطلقها كان يشغل رئاسة اللجنة السياسية بالحزب.
6. تصدي حزب جبهة العمل الإسلامي للمبادرة وعدم الاعتراف بها وطالب أعضاءه بعدم الانضمام إليها.

وبرأي (النعيمات، 2014) فإن مبادرة زمزم التي أُطلقت في تشرين أول/ أكتوبر 2013، كانت نتيجة خلافات داخلية داخل جماعة الإخوان المسلمين والتي تعود جذورها إلى انتخابات الجماعة الداخلية عام 2008، إذ أدت إلى انقسام بين التيارات المختلفة داخلها، ويعتقد أن مبادرة زمزم، سعت إلى تقديم رؤية جديدة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن، بعيداً عن النهج التقليدي للجماعة. ورغم تأكيد المؤسسين أن المبادرة لا تشكل انشقاقاً عن الجماعة، إلا أن قيادة الجماعة اعتبرتها تحدياً لسلطتها، مما أدى إلى محاكمة داخلية للقيادات المؤسسة لزمزم، وأشار النعيمات إلى أن النظام الأردني رحّب بالمبادرة، مما أثار تساؤلات حول حيادية زمزم وإمكانية استخدامها لإضعاف الإخوان.

ثانياً: ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين

تفاقمت الأزمة بعد تصنيف الجماعة الأم في مصر كمنظمة إرهابية، ما زاد من الضغوط على فرعها الأردني. وبدلاً من اتخاذ إجراءات رسمية ضدها، فضّلت الحكومة دعم انشقاق داخلي قاده عبد المجيد الذنيبات، الذي أسس جمعية جديدة للإخوان المسلمين، حصلت سريعاً على ترخيص رسمي، مما أتاح التشكيك في شرعية الجماعة الأصلية، إذ تأسست هذه الجمعية بقرار من مجلس الوزراء الأردني صدر في مطلع شهر آذار/ مارس 2015، بناءً على طلب عبد المجيد ذنيبات وعدد من قيادات الجماعة، بهدف تصويب الوضع القانوني وفك الارتباط بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وقد جاء هذا القرار في سياق خلاف داخلي حاد داخل الجماعة، إذ اعتبرت القيادة الأم، برئاسة همام سعيد، أن المبادرة جاءت متسرعة. أما الحكومة الأردنية، فقد أكدت أنها تعاملت مع الملف وفق القانون، مشددة على أنها لا تتدخل في الخلافات الداخلية للجماعة، لكنها نظرت في الترخيص الجديد ضمن الإطار القانوني. من جهته، برر ذنيبات والمؤسسون الجدد خطوتهم بأنها تهدف إلى حماية الجماعة من احتمالية الحل القانوني، مؤكدين أن الإخوان في الأردن يجب أن يكونوا جماعة مستقلة غير تابعة لأي جهة خارجية، ما يعكس رؤيتهم لضرورة تحديث النهج السياسي والتنظيمي للجماعة في ظل المتغيرات الإقليمية (الركيبات، 2015)؛ (الأمير، 2015).

ثالثاً: تصاعد التوترات وحظر الجماعة (2025)

شهدت العلاقة بين الدولة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين تصعيداً تدريجياً في التوترات خلال العقدين الأخيرين، مما دفع النظام السياسي الأردني إلى اتخاذ قرار نهائي بحظر نشاطات الجماعة وتجريم الانتساب إليها، تناول أبو رمان (2020) الرؤية الاستشرافية لهذا القرار، موضحاً أن الحكومة انتهجت سياسات متدرجة استهدفت الحد من قدرات الجماعة المؤسسية والشعبية، تمثلت هذه السياسات في تقليص نفوذ الجماعة على الساحة العامة عبر استهداف شبكاتها الاجتماعية والاقتصادية، والضغط على مؤسساتها الخيرية، إضافة إلى تعزيز الانشقاقات الداخلية وتفكيك وحدة الجماعة من الداخل، كما سعت الدولة إلى الفصل بين العمل الدعوي والسياسي، وإنهاء الازدواجية القائمة بين الجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي، فضلاً عن محاولاتها سحب الغطاء القانوني عنها عبر دعم كيانات بديلة موالية، بهدف تحجيم الجماعة ودفعها نحو الانكماش التدريجي، عوضاً من الإقصاء العنيف، لتصبح مجرد فاعل سياسي محدود التأثير ضمن المشهد السياسي الأردني (أبو رمان، 2020).

في هذا السياق، ساهمت سلسلة من الأحداث الإقليمية والمحلية في تعميق المخاوف الأمنية تجاه الجماعة، إذ عملت الجماعة خلال العامين (2023–2024) على استغلال أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وما تبعها من تداعيات لتأجيج الشارع الأردني من خلال خطاب شعبوي تعبوي، تزامن ذلك مع

تورط بعض عناصرها في مخطط إرهابي خطير كشفته الجهات الأمنية الأردنية في نيسان/ أبريل 2025، كان يهدف إلى تنفيذ عمليات مسلحة داخل المملكة باستخدام صواريخ وطائرات مسيّرة، هذا الكشف عرى الازدواجية بين الخطاب السياسي العلني والنشاط السري العسكري للجماعة، مما عزز القناعة الرسمية بارتباط الجماعة الوثيق بحركة حماس، وزاد الشكوك حول ولائها الوطني (العثامنة، 2025).

كما كشفت التقارير الرسمية عن تورط بعض أفراد الجماعة في تصنيع أسلحة ومتفجرات وطائرات مسيرة دون ترخيص، ما اعتُبر تهديداً مباشراً للأمن والسلم المجتمعي، في خرق واضح للقوانين الوطنية التي تجرم حيازة أو تصنيع الأسلحة دون إذن رسمي، وأشارت السلطات إلى أن بعض أنشطة الجماعة اتخذت طابعاً إرهابياً يستوجب التصدي له بحزم (النَّوافعة و الزيود، 2025).

جاء الكشف عن "خلية الفوضى" عام 2025، ليؤكد المخاوف الأمنية المتزايدة، مما فاقم قلق الدولة الأردنية إزاء نفوذها الداخلي والخارجي، في ظل تأكيد العلاقة الوثيقة التي تربطها بحركة حماس، وهو ما اعتبر تهديداً مباشراً للأمن الوطني الأردني، فقررت الحكومة الأردنية حظر جماعة الإخوان المسلمين وتجريم الانتساب إليها استناداً إلى مبررات قانونية وأمنية متعددة، فقد ظلت الجماعة منذ عام 1954، تعمل خارج إطار التشريعات السارية، رافضةً تصويب أوضاعها وفقاً للقانون، مما جعل وجودها غير شرعي، كما جاء هذا الحظر منسجماً مع تنفيذ حكم قضائي سابق صدر عام 2020، عن محكمة التمييز قضت فيه بأن الجماعة "منحلة" بحكم القانون، مما ألزم الحكومة بإنفاذ القرار القضائي التزاماً بمبدأ سيادة القانون، (أشرف، 2025)؛ (النَّوافعة و الزيود، 2025).

في ذات السياق، استند القرار الحكومي إلى الكشف عن مخططات خطيرة استهدفت الأجهزة الأمنية ومواقع حساسة في المملكة، من خلال تصنيع متفجرات وأسلحة محلية من قبل عناصر مرتبطة بالجماعة، وأكد وزير الداخلية الأردني، مازن الفراية، أن القرار استند إلى حرص الدولة على حماية الأمن الوطني والحفاظ على استقرار المجتمع، من خلال منع النشاطات التي تسيء للممارسة السياسية السلمية، وشملت الإجراءات مصادرة ممتلكات الجماعة وحظر الترويج لأفكارها أو التعامل معها عبر الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، ورأت الحكومة أن الجماعة أخلت بالمتطلبات الوطنية، خصوصاً فيما يتعلق بفصل العمل الدعوي عن السياسي، والالتزام بالمصالح الوطنية العليا، إضافة إلى فك أي ارتباط مع تنظيمات خارجية مثل حركة حماس، ويهدف القرار إلى إنهاء حالة "ثنائية الدولة والإخوان" وترسيخ بيئة سياسية أكثر استقراراً بعيداً عن عسكرة الحراك السياسي أو التداخل مع الأجندات الإقليمية (موقع CNN بالعربية، 2025).

عكست مرحلة القطيعة بين الدولة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين (2015–2025) تحولات جوهرية في بنية الفرص السياسية في الأردن، بما يشير إلى إعادة تشكيل بيئة العمل السياسي والفرص المتاحة أو المقيدة للفاعلين السياسيين.

أولاً: إغلاق نوافذ الانفتاح السياسي

وفق نظرية "هيكل الفرصة السياسية"، تُعد درجة انفتاح النظام السياسي عنصراً حاسماً، في هذه المرحلة، تراجع الانفتاح بشكل واضح؛ حيث شددت الحكومة القيود على جماعة الإخوان عبر قوانين انتخابية موجهة مثل "الصوت الواحد"، وتقليص الحضور الانتخابي والنقابي للجماعة، مما أغلق القنوات الرسمية للتأثير السياسي وأعاد رسم حدود العمل السياسي المشروع.

ثانياً: الانقسامات الداخلية وإعادة التوازنات

تشير السيرة التاريخية إلى أن انقسامات النخب الحاكمة أو المعارضة خلقت فرصاً جديدة، استخدمت الدولة هذه القاعدة بتشجيع انشقاقات داخل الجماعة مثل مبادرة "زمزم" وترخيص "جمعية جماعة الإخوان المسلمين" بقيادة الذنيبات. عبر ذلك، استطاعت السلطة إعادة صياغة موازين القوى داخل الجماعة، مستفيدةً من التناقضات الداخلية لتحييدها تدريجياً، دون الدخول في مواجهة مباشرة شاملة منذ البداية.

ثالثاً: تراجع الشرعية الخارجية والإقليمية

عامل الشرعية الدولية لعب دوراً مركزياً في هيكل الفرصة السياسية، بعد تصنيف الإخوان في مصر منظمة إرهابية، باتت البيئة الإقليمية معادية للحركة، مما قلل من حمايتها الإقليمية والدولية، وساعد الحكومة الأردنية في التعامل معها بحزم.

رابعاً: الممارسات الأمنية وتغيير تعريف التهديد

في إطار تصاعد الأحداث الإقليمية، لا سيما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، واستغلال الجماعة للأحداث في خطابها الداخلي، تغيرت نظرة الدولة إلى الجماعة من كونها معارضاً سياسياً إلى تهديد أمني مباشر، وساهم كشف "خلية الفوضى" (2025) في خلق نقطة تحول جوهرية؛ حيث أعادت الدولة تعريف الجماعة ضمن خانة التهديدات الإرهابية، ما منحها مبرراً قانونياً وأمنياً لتجريم الجماعة وحظرها.

خامساً: إعادة ضبط النظام السياسي

استخدمت الحكومة هذه المرحلة لتعزيز استراتيجيتها طويلة المدى بفصل العمل الدعوي عن السياسي، وتحجيم الفاعلين السياسيين غير المندمجين ضمن الإطار الرسمي، مما ساعد في استعادة احتكار الدولة للعمل العام السياسي والاجتماعي. بعبارة أخرى، حرصت الدولة على "توحيد الساحة" خلف مرجعيات واضحة خاضعة للسيادة الوطنية بعيداً عن الاختراقات الخارجية.

وبذلك تكون العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني قد دخلت في مرحلة قطيعة شبه تامة، وذلك في ظل متغيرات داخلية وإقليمية حادة رافقت ما عُرف بالربيع العربي، فعلى المستوى الداخلي، أظهرت الدولة توجهاً أكثر صرامة في إعادة هيكلة المجال السياسي، من خلال التضييق على الحركات الإسلامية، وتعزيز سيطرة الدولة على النقابات، وتقنين الحريات العامة، وهو ما ترافق مع تصعيد

قانوني وإداري استهدف الجماعة مباشرة، تجلى في رفض ترخيصها بصيغتها القانونية القديمة، وتشجيع انقسامات داخل صفوفها.

على المستوى الإقليمي، شكّلت تجربة الإسلاميين في مصر وتونس دافعاً لدى الأنظمة العربية لإعادة تقييم خطر صعود الإسلام السياسي، وهو ما انعكس على السياسة الأردنية تجاه الجماعة، حيث لم تعد تُعامل كشريك سابق بل كفاعل غير مرغوب به، كما أن هشاشة التماسك داخل صفوف الجماعة نفسها، والصراع على الشرعية التنظيمية، أفقدها قدرة التأثير السياسي، وجعلها عرضة لقرارات إقصائية دون ردود فاعلة.

ويمكن قراءة هذه المرحلة بوصفها ذروة انغلاق هيكل الفرصة السياسية، حيث توفرت أربعة مؤشرات أساسية على ذلك: تضييق مؤسسي متسارع، إجماع نخبوي على استبعاد الجماعة، ضغوط إقليمية داعمة للنهج الإقصائي، وغياب البيئة الدولية الحاضنة. وبهذا، تحولت العلاقة إلى قطيعة مكتملة الشروط البنيوية، لا مجرد تدهور في التفاهمات السياسية.

وفق "هيكل الفرصة السياسية"، فإن مرحلة القطيعة تمثل انتقالاً من مرحلة "احتواء مرن" إلى "إقصاء ناعم ثم صلب"، حيث أغلقت الدولة الأردنية معظم فرص العمل السياسي المستقل للإخوان، بالتوازي مع استثمار الانقسامات الداخلية، والضغط عبر القوانين والمؤسسات، وتغيير البيئة الإقليمية، وصولاً إلى إنهاء دورهم كفاعل سياسي مستقل، هذه المرحلة كشفت عن استراتيجية مدروسة قامت على تفكيك تدريجي بدلاً من الصدام المباشر.

الخاتمة

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها المنطقة العربية على صعيد العلاقة بين الدولة والحركات الإسلامية، برزت تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بوصفها نموذجاً تحليلياً غنياً، عبر عن أنماط تفاعل الحركات الإسلامية مع بنية الدولة في سياقات سياسية متغيرة، وقد سعت هذه الدراسة، من خلال المنهج التاريخي وتطبيق إطار هيكل الفرصة السياسية، إلى تفسير أثر التحولات البنيوية في البيئة السياسية الأردنية على مسار الجماعة، وكيفية إعادة صياغتها لاستراتيجياتها في الفترة الممتدة من عام 1945 حتى عام 2025.

أظهرت الدراسة أن جماعة الإخوان المسلمين تمكنت عبر مراحل متعددة من بناء حضور سياسي واجتماعي فاعل، مدعومة بمرونتها الأيديولوجية والتنظيمية، فمنذ تأسيسها، استطاعت الجماعة إقامة علاقة تحالفية مع النظام السياسي، خاصة في مواجهة التيارات القومية واليسارية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وقد تجسد هذا التحالف في تبني الجماعة موقفاً داعماً للنظام ضد التيارات اليسارية والشيوعية، مما عزز مكانتها الرسمية والاجتماعية.

غير أن الدراسة كشفت أيضاً أن العلاقة بين الجماعة والنظام مرت بمراحل متلاحقة من التوتر والقطيعة، لا سيما مع صعود المد القومي، وحركات التحرر الوطني، ثم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بسياسات الإصلاح وبرامج صندوق النقد الدولي، التي عارضتها الجماعة بشدة، كما تزايدت حدة التوتر بعد فك الارتباط مع الضفة الغربية، واتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، حيث اتخذت الجماعة مواقف معارضة واضحة، ما أدى إلى اتساع الفجوة بينها وبين النظام.

من هنا تؤكد النتائج صحة الفرضية المركزية للدراسة، التي ترى أن مسار العلاقة بين الإخوان والنظام الأردني لم يكن خطياً أو ثابتاً، بل تشكّل وتغيّر تبعاً لمستويات الانفتاح أو الانغلاق السياسي، ووفقاً لحسابات التوازنات الداخلية والإقليمية، إذ اتسمت العلاقة في بدايتها بالتحالف والتعاون، مستندة إلى تقاطعات وظيفية بين الجماعة والدولة في مواجهة قوى اليسار والقومية، لكنها ما لبثت أن دخلت طور التوتر والاحتواء مع تزايد نشاط الجماعة السياسي، خاصة بعد التحول الديمقراطي في أواخر الثمانينيات، ثم وصلت إلى ذروتها في العقد الأخير مع قرار الحظر والتجريم، بعد أن تغيرت نظرة الدولة إلى الجماعة من شريك سياسي إلى تهديد أمني محتمل.

توصلت الدراسة إلى أن قدرة الجماعة على التكيف كانت تتعزز أو تتراجع وفقاً لمتغيرات هيكل الفرصة السياسية؛ فكلما كان الانفتاح السياسي برزت الجماعة كلاعب رئيسي، وكلما تبنت الدولة سياسات تقييدية، تراجعت قوة الجماعة أو أعادت التموضع تكتيكياً، برز ذلك جلياً خلال مرحلة التحول الديمقراطي عام 1989، ثم لاحقاً مع أحداث الربيع العربي، حينما تمكنت الجماعة من استثمار حالة الحراك الشعبي للمطالبة بالإصلاحات، لكنها عادت وتراجعت مع تصاعد الضغوط الأمنية والسياسية، والانقسامات الداخلية مثل مبادرة زمزم (2013) وإنشاء جمعية الإخوان المسلمين المرخصة (2015).

أكدت نتائج الدراسة أن ارتباط الجماعة مع امتدادها الدولي وتزايد الضغوط الرسمية الداخلية، خاصة بعد أحداث إقليمية كبرى مثل 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ساهم في تحول نظرة الدولة إلى الجماعة من فاعل سياسي إلى تهديد أمني، ما أدى في نهاية الأمر إلى حظر الجماعة وتجريم الانتساب إليها في عام 2025، استناداً إلى مبررات قانونية وأمنية أبرزها كشف تورط بعض عناصرها في أنشطة مسلحة.

خلصت الدراسة إلى أن تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تُبرز أهمية المرونة السياسية والقدرة على التكيف مع البيئة السياسية المتغيرة، لكنها كشفت أيضاً حدود هذه المرونة في مواجهة الضغوط المتزايدة، حين تفشل الجماعة في تجديد أدواتها السياسية والتنظيمية أو في إعادة بناء علاقتها بالمجتمع والدولة.

توصي الدراسة بضرورة استمرار البحث الأكاديمي المعمق حول أثر تحولات الفرص السياسية على الحركات الإسلامية، وخاصة دراسة أثر الانشقاقات الداخلية، والانخراط في العمل الحزبي على مستقبل هذه

الحركات في بيئات سياسية معقدة كالأردن، كما تدعو إلى مزيد من الدراسات المقارنة بين تجربة الإخوان في الأردن وتجاربهم في بلدان أخرى في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية بعد موجة الثورات العربية.

وختاماً، تبرز هذه الدراسة أهمية فهم العلاقة بين الحركات الإسلامية والدول ضمن السياق التاريخي والسياسي الأوسع، وهو ما يسهم في قراءة أدق لديناميات التغيير السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية.

References

Roald, A. (2008). From theocracy to democracy? Towards secularisation and individualisation in the policy of the Muslim Brotherhood in Jordan , 8, 85-107.. *Journal of Arabic and Islamic Studies*.

Rumman, M., & Bondokji, N. (2020). How and Why Has the Muslim Brotherhood in Jordan Changed since 2011?. 74(1), 30-52. *The Middle East Journal,*.

Salameh, M. (2021). Muslim brotherhood and the Jordanian state: Containment or fragmentation bets (1999–2018)?, 6(1), 62-80. *Asian Journal of Comparative Politics*.

إبراهيم غرايبة. (1997). *جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996*. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار السندباد.

احمد فايق دلول. ((د.ت)). *الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي)*. تم الاسترداد من http://www.ikhwanwiki.com

آفي شلايم. (2011). *أسد الأردن حياة الملك حسين في الحرب والسلام، ترجمة سليمان عوض العباس*. عمان: مركز الكتب الأردني.

الإخوان المسلمون. (د.ت). *الإخوان المسلمون في سطور، ، .* عمان: منشورات الإخوان المسلمون.

الركيبات، ك(15/04/2012) .(2012) .، *هكذا كبا الإخوان، تاريخ النشر* .وكالة جراسا الإخبارية Retrieved from . http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=74141

الشخانبة، م. خ & .,المبيضين، م. أ .(2024) .قرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام 1988 الأسباب والتداعيات، 6 .(65)*مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*.

الصبح، ر. ي .(1998) .*الأحزاب الإسلامية الأردنية وأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية* .عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات.

العبيدي، ع. ج .(1991) .*جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970* .عمان: د.ن.

العموش، ب. ع .(2008) .*محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن* .عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

النعيمات، ط .(04/02/2014) .(2014) .*زمزم والإخوان المسلمون في الأردن* .مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Retrieved . from https://carnegieendowment.org/sada/2014/02/zamzam-and-the-jordanian-brotherhood?lang=ar

أمين المشاقبة. (2012). *النظام السياسي الأردني، ط(2)*. عمان: مطابع الدستور التجارية.

آية أشرف. (2025). *(2025/04/27)، الأردن يقطع الطريق على الإخوان: منعطفٌ حاسمٌ في السياسةِ والأمنِ الوطني*. تم الاسترداد من https://shafcenter.org

بكر محمد البدور. (2011). *التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن 1989-2007*. عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع.

حسن البراري. (2014). *الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب*. عمان: مؤسسة فريدرش إيبرت.

خالد الدباس. (2012). المظاهر البراغماتية والعقدية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، 9(1)، 471-522. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*.

خالد عبدالكريم مبارك الشقران. (1997). *الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1989-1995)*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. المفرق، الأردن: جامعة آل البيت.

رائد ناصر أبو عودة. (2009). *فكرة حزب التحرير: دراسة تحليلية*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

زياد أبو غنيمة. (1983). *عداء اليهود للحركة الإسلامية*. عمان: دار الفرقان.

سميح المعايطة. (1994). *التجربة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن تقييم ورؤية مستقبلية*. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

سميح المعايطة. (2008). *الدولة والإخوان 1999-2008 قراءة تحليلية* . عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

عبدالله أبو عزة. (1986). *مع الحركة الإسلامية في الدول العربية*. الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.

عبدالمنعم سليم جبارة. (1992). *الإخوان المسلمون وأزمة الخليج* . القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامي.

علي محافظة. (2011). *الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص 1916-1946، ج1* . عمان: وزارة الثقافة.

غازي عوده مرار اللبابدة. (2021). موقف جماعة الإخوان المسلمين الأردنية من النفوذ البريطاني والأمريكي والسوفيتي في الأردن خلال الفترة 1957 - 1953م، 29(2). *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية*.

غلوب باشا. (2005). *مذكرات غلوب باشا حياتي في المشرق العربي، ترجمة جورج حتر، فؤاد فياض*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

فؤاد البطاينة. (2014). *السياسة الخارجية الأردنية وتطورها*. عمان: دار ابن الجوزي.

كايد الركيبات. (2015). *(2015/03/25)، أزمة جماعة الإخوان في الأردن، تاريخ النشر*. وكالة زاد الأردن الإخبارية. تم الاسترداد من id=194187&http://www.jordanzad.com/index.php?page=article

ماجد الأمير. (2015). *(2015/03/01). الأردن: ترخيص جديد لجماعة الإخوان المسلمين يفك ارتباطها عن الجماعة الأم في مصر*. صحيفة الشرق الأوسط.

مالك العثامنة. (2025). *(2025/04/23)، الإخوان المسلمين في الأردن من الشراكة إلى الحظر*. تم الاسترداد من https://www.majalla.com

مجموعة الأزمات الدولية. (2012). *(2012/03/12)، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. تقرير الشرق الأوسط رقم 118*. تم الاسترداد من https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/118-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-ix-dallying-with-reform-in-a-divided-jordan-arabic.pdf

محمد أبو رمان. (2020). *الصراع على قواعد اللعبة الجديدة الدولة وجماعة الإخوان في الأردن*. عمان: مؤسسة فريدريش إبريت.

محمد أبو رمان، و حسن أبو هنية. (2014). *الحل الإسلامي في الأردن الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن* (المجلد ط(2)). عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت،.

محمد عبدالقادر أبو فارس. (2000). *صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن*. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

مخلد عبيد المبيضين. (1999). الأخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن، 27(4). *مجلة العلوم الاجتماعية*.

منيب الماضي، و سليمان الموسى. (1959). *تاريخ الأردن في القرن العشرين، .* عمان: مكتبة المحتسب.

موسى زيد الكيلاني. (1995). *الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، ط(2) .* عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

موسى، س .(2011) *تاريخ الأردن السياسي حزيران 1967-1995* .عمان: وزارة الثقافة.

موقع CNN بالعربية. (2025). *(2025/04/23)، نهاية تنظيم "إخوان الأردن" رسمياً بعد 80 عاماً من النشاط "الدعوي والسياسي"* *https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/04/23/muslim-brotherhood-banned-in-jordan.*

موقع رئاسة الوزراء، وثيقة الأردن أولا. (بلا تاريخ). *https://pm.gov.jo.*

نصير، أ*(04/12/2012)* .(2012) .، *قراءة في المبادرة الوطنية للبناء والإصلاح (وثيقة زمزم)* .وكالة عمون الإخبارية . Retrieved from http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=138465

نضال النَّوافعة، و بركات الزيود. (2025). *(2025/04/23)، 71 عاماً من العمل المخالف للقانون لجماعة الإخوان المسلمين ينتهي بتهديد أمن الأردن.* وكالة الانباء الأردنية بترا. تم الاسترداد من name=news&lang=ar&https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=311279

هالة خليل سالم. (2006). *(2006/08/07)، الإخوان المسلمين في الأردن ونهاية التحالف مع الحكومات الأردنية.* مركز القدس للدراسات. تم الاسترداد من id=362&https://www.alqudscenter.org/print.php?pg=ACTIVITIES

هايل ودعان الدعجة. (2005). *التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997.* عمان: (د.ن).

ياسر قطيشات. (2003). *(2003/01/01)، الخطاب الإعلامي السياسي لجبهة العمل الإسلامي في الأردن، دراسة حالة: صحيفة السبيل الإسلامية بعد عام على أحداث أيلول 2002/2001.* عمان: مركز القدس للدراسات. تم الاسترداد من id=98&https://www.alqudscenter.org/print.php?pg=PROGRAMS